الدفاع عن الكرامة الإنسانية

التقرير السنوي 2017

يشكر مركز القدس الصحفي فادي عاروري، والصحفية شذى حماد على تبرعهم بالصور
المستخدمة في التقرير السنوي 2017:

فادي عاروري (الصفحات 2، 15)،
شذى حماد (الصفحة 10).

الدفاع عن الكرامة الإنسانية

2017 التقرير السنوي

فهرس المحتويات

الإهـــداء 4

الرسالة الترحيبية 8

عام 2017 فى سطور 12

التدخلات القانونية والترافع أمام المحاكم 20

التوعية والتدريب وبناء القدرات 30

استراتيجية الضغـــط والمناصرة 34

البيئـــة الداخليـــة 42

مصـــادر التمويـــل 44

ملاحـــق التقريـــر 50

قصـــص نجـــــاح 58

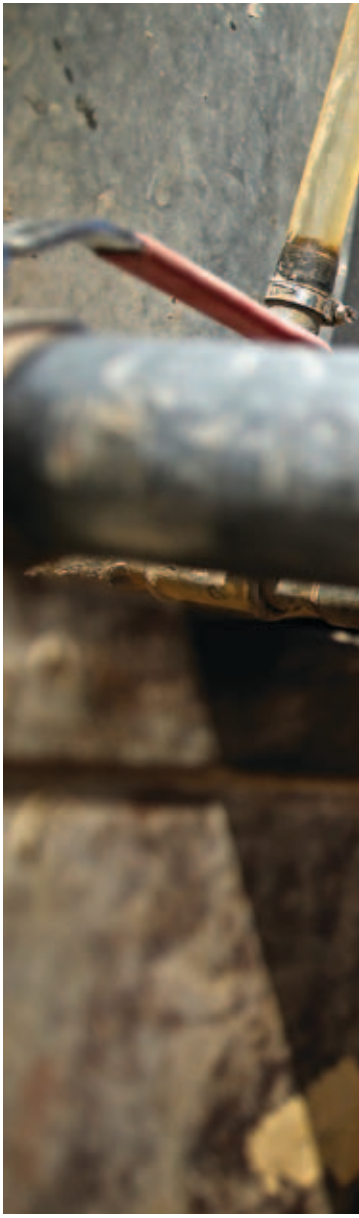

الإهداء

محمود عودة: عدالة غائبة على الأرض

اغتيل قبل ان يسمع القضاء كلمته

في نيسان 2015، أبلغت مجموعة من متطوعيّ المركز وجود قرارات عسكرية بإخلاء مساحات كبيرة من اراضي الفلاحين الرابضين في أرض قرية قُصرة، واحد من تلك الاوامر كان متعلقا بأرض تعود ملكيتها للمواطن **محمود احمد زعل عودة**، وهو شابٌ اربعيني، هادئ لكنه مُتحفز، خلوق وجسور، أحالت أشعة الشمس بشرته إلى سمراء حسناء، وهو أحال الأرض إلى حدائق غناء تكتظ بذكريات جميلة مع أبناء عائلته وجيرانه في ذلك الحيز الجميل من أرض قُصرة، وهو ربوة عنقاء تقف بزهوٍّ أمام بؤر استعمارية متناثرة يسكنها الغرباء، ربوةُ محمود مطلّة على وادي الأردن من جهة، ومتشبثة بإرث الاجداد في ذلك المكان من جهة اخرى. في منتصف نيسان من العام 2015، كانت باكورة العمل مع محمود للدفاع القانونيّ عن أرضه لمواجهة هذه التركيبة الاستعمارية والتواطؤ الكبير ما بين مُستعمرين مشبعين بالعنصرية والكراهية، ومنظومة استعمار طويل الأمد – تشعبت تدخلاته لتصل إلى كافة مناحي حياة المواطن الفلسطيني في الأرض المحتلة، واتخذت اشكالا عدة بدءاً بحكومة المُستعمرين وآلتهم التشريعية الاستعمارية المتمثلة بالكنيست، ومرورا بالمحاكم

العسكرية والاجسام المسماة قضائية، وليس انتهاءً بالإدارة المسماة «مدنيّة» ولِجانها المُتفرعة.

وفي ظل تلك الجبهة المفتوحة ضد قصرة والأرض الفلسطينية كان محمود مثابراً في العمل في أرضه، لم يتوقف لوهلة عن العمل فيها منذ ما يقارب الثلاثة عقود، خلال لقاءات طاقم مركز القدس العديدة معه لُمَسَت سعادته وفخره بِما صنعت يمينه في أرضه الجميلة، كذلك حديثه عن سعادته وهو يراقب اشجاره التي زرعها بيده وهي تكبر وكأنها اشجارٌ من الجنة. واصل محمود معركته الخاصة العامة في أرضه من خلال عمله المتواصل فيها، وخاض المعركة القانونية في وجه منظومة استعمارية بأكملها، بدءاً بمواجهة امر الاخلاء الصادر عن جهة رسميّة احتلالية، وهي قضية يعمل عليها مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الانسان بمُثابرة وبمبدأ الحفر بالصخر لِنزع الحق من جوف المستحيل، وما زالت القضية تُدار في أروقة المحاكم العسكريّة، مروراً بتكالب جماعات التطرف الاستعمارية وتهديدها المتواصل للقرى الفلسطينية، وليس انتهاءً بمتابعة قضية منزله المهدد بالهدم ايضا بحجج البناء دون ترخيص، حيث صدر بحقه اخطار بوقف العمل وتهديد بالهدم في منتصف شباط 2017، للقارئ ان يتخيل كيف لإنسان فلسطيني مزارع بسيط ان يواصل حياته الطبيعية ومنزله مهدد بالهدم، وأرضه مهددة بالمصادرة، ويعاني من الترهيب المتكرر في وصوله وعمله بها.

محمود نموذج للإنسان الفلسطيني المكافح الذي واصل الليل بالنهار للعمل في أرضه والدفاع عنها بكافة الطرق المشروعة، فقد كان من المفترض ان يدلي محمود بشهادته أمام المحكمة العسكرية الاحتلالية في قضية أرضه المهددة بالإخلاء بتاريخ 21 تشرين الثاني 2017، الا ان المحكمة أجّلت الاستماع له حتى العاشر من كانون الثاني 2018. خلال لقائنا الاخير بمحمود كان مندفعا للحديث عن أرضه بكل تجاعيدها بكل جمالها بكل ذكرياتها وبكل الجذور المتأصلة فيها، بكل قطرات الدم والعرق التي اريقت فيها، لم تتح الفرصة لمحمود للحديث والادلاء بروايته العميقة أمام محكمة الاحتلال، لكن محمود أصدر قراراً بتقديم افادته في قصر عدل أنشأه في أرضه، في **محكمة ميدانية عنوانها الصمود**، لغتها الانتماء والعناق الابدي للمحبوبة الأرض، فكانت الشهادة وكان الوفاء الكبير في الاول من كانون الاول، 2017 حين اطلق الغرباء عليه النار في ظهره، ليتسيّد المكان في زمن لا يتوقف.

المحامي

وائل عبد الرحيم

الرسالة الترحيبية

رسالة مشتركة من رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي

بصدور هذا التقرير واجتياز الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية عام 1967 لحاجز نصف قرن، ومناسبات يوبيلية أخرى أشار لها التقرير، نكون على أعتاب مناسبات يوبيلية أخرى تصادف عام 2018.

فهذا العام يحتفل العالم بمرور 70 عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي يقوم على المساواة بين البشر بغض النظر عن العرق واللون والدين والنوع الاجتماعي والوضع الاقتصادي....الخ من عوامل عدم المساواة، ولكنه يشهد أيضا ويا لها من مفارقة مرور 70 عاما على نكبة الشعب الفلسطيني وتنفيذ أبشع جريمة تطهير عرقي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ورغم أن حق الأمم في تقرير مصيرها يشكل أحد المبادئ الهامة التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، الا أن بشائر هذا العام حملت للشعب الفلسطيني عوامل ظلم جديدة جراء استمرار أطراف دولية فاعلة في الانحياز للمعتدي وتشريع الجريمة المستمرة بحق الشعب الفلسطيني.

فقد جاء ما سمي باعلان ترامب حول القدس وما رافقه لتصفية أربعة من خمس قضايا تم تأجيل بحثها للحل النهائي للقضية الفلسطينية وهي القدس والحدود واللاجئين والمستوطنات والمياه. فباعتراف ترامب بالقدس، المحتلة والموسعة قسرا، عاصمة لاسرائيل، في تحد واضح للأمم المتحدة وقراراتها وقرارات مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي، تكون الادارة الأميركية قد حسمت أيضا، اضافة لقضية القدس، قضيتي المستوطنات والحدود. ففي القدس المحتلة حوالي 15 مستوطنة يعيش فيها قرابة 300 الف مستوطن، وتمتد تلك المستوطنات من حدود رام الله شمالا الى تخوم الخليل جنوبا، ومن جيال القدس الغربية غربا حتى تخوم البحر الميت شرقا. وليس ذلك فقد اتبع ترامب وفريقه اجراءاته باعلان حرب على وكالات الأمم المتحدة وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التي أنشئت بقرار أممي صادر عن الأمم المتحدة، ولا تخفى أهداف تلك الحرب بأنها ترمي لتصفية حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

تلقت سلطات الاحتلال القرار الأميركي باجواء احتفالية واعتبرته ضوءا أخضر لمواصلة اجراءات التوسع والنهب والتهجير القسري للفلسطينيين، وخاصة في مناطق القدس والأغوار وما يعرف بالكتل الاستيطانية وبسيل من التشريعات الرامية الى شرعنة النهب والتمييز، في مخطط واضح هدفه القضاء على حل الدولتين، ليس بالاتجاه الى حل الدولة الواحدة على قاعدة الحقوق المتساوية، مما يعني خلق وشرعنة نظام فصل عنصري في نسخة أسوأ من نظام الأبرتهايد سيء الذكر في جنوب افريقيا.

تنتقل سلطات الاحتلال بمشاريع قوانينها التي تعد بالعشرات من الضم الفعلي الى الضم الرسمي للأراضي المحتلة، بما يرافق ذلك من ضغط شديد على الشعب الفلسطيني وقيادته.

تخلق التشريعات التوسعية وتضييق الفجوة بين المستويات السياسية والأمنية والتشريعية والقضائية في دولة الاحتلال صعوبات متزايدة أمام فرص العيش والبقاء أمام الشعب الفلسطيني.

كما نحيي في العام 2018 ذكرى مرور عشرين عاما على صدور الاعلان العالمي للمدافعين عن حقوق الانسان، تتصادف هذه الذكرى مع مناخ اقليمي واحيانا دولي، بفضل تقدم أحزاب اليمين وبخاصة في اوروبا، لتضييق الخناق على مؤسسات المجتمع المدني، سواء عبر تجفيف مصادر التمويل او تشويه السمعة. وفي الحالة الفلسطينية تجهد المؤسسة الرسمية الاسرائيلية وباختلاق أدوات استخبارية تسميها بحثية، وبدعم واسع من أعلى المستويات الحكومية بما فيها رئيس الوزراء الملاحق بتهم الفساد، لتشويه صورة المجتمع المدني الفلسطيني ونزع الشرعية عنه وقطع المعونات الدولية او الحد منها.

تفرض هذه التحديات على مركز مثل مركز القدس أن يواصل برامج الدعم والحماية للتجمعات الفلسطينية الهشة والمنتهكة حقوقها بصورة متكررة، ادراكا من أن أهم نقطة قوة للشعب الفلسطيني هي وجوده على أرضه وعدم الاستسلام لمخططات الاحتلال.

وفي الوقت نفسه يدرك المركز أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الوطنية الفلسطينية ليست مبنية على قاعدة تعزيز صمود وبقاء الشعب الفلسطيني على أرضه، كما أن التشريعات الفلسطينية تنتقل الى مجالات تضيق الخناق على الحريات العامة، مما يتطلب اعادة النظر في وظيفة ودور السلطة وبرامجها وأولويات سياساتها وتشريعاتها، بحيث يكون الانسان محورها وليس المسؤول او الحزب او الحركة، وهذا ما يغيب عن المصالحة المتعثرة لأنها تتعثر بسبب الصراع على الوظائف والنفوذ والمصالح الحزبية الضيقة، وتغييب مبدأ المواطنة، فالمواطن هو الغائب الدائم عن البرامج وعن تلك الجهود. مع الاستمرار في تعطيل المشاركة الديمقراطية وتعزيز هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى وتراجع القضاء وتهميش دور الشباب، حيث أن فئة الشباب دون سن 30 عاما (ويشكلون قرابة 72.4% من المجتمع الفلسطيني) لم يشاركوا في أي انتخابات ولا علاقة لهم بالشرعيات التي شاخت وفقدت مشروعيتها الانتخابية ولم تعد تحترم العقد الاجتماعي بينها وبين الناخبين.

هذه هي ابرز التحديات التي ندخل بها عام 2018، وهي تحديات كبرى تفوق طاقة أي مؤسسة منفردة وتتطلب تضافر كل الجهود وحشد الطاقات على مستوى الفئات الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها، من اتحادات وحركات اجتماعية وشبابية ومؤسسات أهلية، عبر تعزيز الائتلافات والتحالفات والحملات بصورة منسقة واستراتيجية، مع العودة لبرامج تعزز صمود المواطنين وتفعل مشاركتهم السياسية والاجتماعية وتحاول بناء وضع داخلي قابل للاستدامة والحياة ويجعل وطننا مكانا صالحا للعيش والبقاء، والتمسك بمبادئ القانون الدولي وتفعيل حركة التضامن الدولية مع القضايا العادلة لشعبنا.

أمين عنـــابي
رئيس مجلس الادارة

عصام العاروري
المديـــــر التنفيـذي

عام 2017
في سطـــور

صادف عام 2017 مجموعة من المناسبات اليوبيلية الأليمة للشعب الفلسطيني. فقد ذكرنا بمرور قرن على وعد بلفور الذي شكل أحد أسس انشاء دولة الاحتلال اسرائيل على أنقاض الشعب الفلسطيني، كما ذكرنا بمرور 70 عاما على قرار تقسيم فلسطين التاريخية ووجود قرار أممي بانشاء دولتين قامت أحداهما والتهمت أكثر من نصف المساحة التي كانت مُقررة للدولة الأخرى، لتحتل لاحقاً كل أراضي تلك الدولة، كما صادفت في ذات العام ذكرى مرور 50 عاماً على احتلال ما تبقى من فلسطين، وبذا تجاوز الاحتلال التعريف القانوني للاحتلال العسكري المؤقت ليتحول إلى احتلال احلالي استعماري طويل الأمد، يتطلب التعامل معه نمطاً خاصاً يتجاوز حدود قوانين الحرب التي اجمعت عليها الأمم المتحضرة. وفوق هذا وذاك صادف في ذات العام تجاوز عمر المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية حاجز ربع قرن، كان حصادها مضاعفة الاستيطان الاستعماري بنسبة 600%، حيث تجاوز عدد المستوطنين الكولونياليين حاجز الـ 700 ألف، بهدف واضح ومعلن: منع اقامة دولة فلسطينية متواصلة وقابلة للحياة وتسيطر على مصادرها. كما صادفت ذكرى مرور 10 أعوام على الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي كانت سمته ودافعه وضع مصلحة الحزب والحركة فوق مصلحة الشعب والوطن.

ورغم بدء العام بتباشير صدور القرار 2334 عن مجلس الأمن الدولي، الا أن التطورات على الأرض اتخذت منحى مختلفا عبر عن تحدي المحتلين للارادة الدولية.

على مستوى السياسات الاسرائيلية:

لا تخفي أطراف الائتلاف الحاكم، الأكثر تطرفاً وعنصرية منذ نشوء دولة اسرائيل، أن هدفها تهويد القدس وتنفيذ تطهير عرقي في المنطقة المصنفة «ج» تمهيداً لضمها وتوسيع البناء الاستيطاني بهدفٍ واضح، وهو منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس عاصمتها.

- **ذروة غير مسبوقة من الاستيطان:**

نشرت صحيفة هآرتس الاسرائيلية ملخصا لتقرير صدر عن دائرة الاحصاءات المركزية الاسرائيلية يوم 19 حزيران 2017، يفيد بتنامي الاستيطان بنسب غير مسبوقة، حيث زاد عدد بدايات البناء الفعلية للفترة بين نيسان 2016 وآذار 2017 بنسبة 70% عن النسبة المماثلة للفترة الممتدة من نيسان 2015 إلى آذار 2016.

https://www.haaretz.com/israel-news/70-rise-in-building-starts-in-settlements-during-2016-17-1.5486131

- **فيضان من التشريعات التي تتحدى القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان:**

أفادت دراسة صادرة عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية – مدار، للباحث المتخصص في شؤون الكنيست الاسرائيلي برهوم جرايسي، أن الدورة الحالية للكنيست شهدت العدد الأكبر من القوانين التمييزية وذات الطابع العنصري. ففي حين سن الكنيست في دورته ال 17 (2006-2009) 6

قوانين بالقراءة النهائية، وسن 8 قوانين في الدورة ال18، فقد بلغ مجموع القوانين ومشاريع القوانين التي ناقشها الكنيست خلال الدورة الحالية (للفترة بين دورتيه: الصيفية 2015- الشتوية 2017) 136 قانونا او مشروع قانون، تم اقرار 25 قانونا منها بالقراءة النهائية. ويظهر تحليل سريع لتلك القوانين ومشاريع القوانين ان 37 منها تتمحور حول دعم الاستيطان، و28 أخرى تستهدف الفلسطينيين داخل اسرائيل ومن حملة الهوية الاسرائيلية، و24 قانونا ومشروع قانون تستهدف كل الفلسطينيين.

فعاليات/ارشيف-الفعاليات//www.madarcenter.org//ندوة-خاصة-لاستعراض-تقريره-الثاني-حول-القوانين-العنصرية-والمناهضة-لحل-الصراع-والداعمة-للاحتلال-والاستيطان

- **تهويد القدس في تحد صارخ للشرعية الدولية**

استمرت السياسة الإسرائيليّة في تهويد مدينة القدس، لتتخذ منعطفين هامين خلال عام 2017، تمثّل المنعطف الأول في تموز 2017، عندما أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق المسجد الأقصى أمام المُصلين، والشروع بتركيب كاميرات مراقبة وبوّابات الكترونية عند مداخل المسجد، والبلدة القديمة، مما أدّى إلى حِراكات جماهيريّة واسعة، أجبرت سلطات الاحتلال على التراجع عن هذا القرار.

أمّا المنعطف الثاني، فقد تمثّل باعتراف الإدارة الأمريكيّة بالقدس عاصمة لدولة «إسرائيل»، وذلك من خلال «اعلان ترامب»، والذي أعلن نيّته نقل السفارة الأمريكيّة إلى القدس في أيّار 2018. فعدا أن هذا الاعلان سياسي، وتثبيت للوضع القائم في القدس المحتلة، فإنه يعتبر الضوء الأخضر لسلطات الاحتلال للاستمرار في التوسّع الاستيطاني في القدس (ومناطق «ج» أيضاً)، والعمل على الاسراع من وتيرة تهويد المدينة.

فقد شهد عام 2017 هدم 132 منشأة في مدينة القدس، منها 65 منزلا، أدّت إلى تشريد 240 انسانا (نصفهم من الأطفال)، كما ارتفع عدد المنشآت التي هُدِمت ذاتياً إلى 25 منشأة اضطر أصحابها لهدمها، لأسباب مختلفة، أبرزها عدم القدرة على الاستمرار في دفع الغرامات تحت التهديد بالزّجُّ بِهم في السجن.

وقد ترافقت عمليّات الهدم هذه مع إصدار مئات الرّخص لبناء وحدات استيطانيّة جديدة في المدينة المحتلة، ومشاريع تهويديّة أبرزها:

تم وضع حجر الاساس "لمشروع وجه القدس" او ما يعرف بوابة القدس، والذي سيقام على مساحة (211) دونما، في المدخل الغربي لمدينة القدس، حيث سيحتوي على مراكز تجارية و سياحية وفنادق، ومراكز ترفيه. كما تم الكشف مؤخراً عن مخططات لتحويل محيط المسجد الاقصى الى مجمع من الكنس اليهودية وطمس المعالم الإسلامية العريقة وتهويدها من خلال التخطيط لإقامة كنيس يهودي كبير أسفل وقف "حمام العين" على بعد أمتار من الحائط الغربي للمسجد الأقصى.

بالاضافة الى بناء كنيس آخر قرب حائط "البراق"، وبدء اقامة الطابق الرابع من "بيت شترواس" جنوب المسجد الأقصى مما ادى الى تدمير وتخريب آثار عريقة اغلبها من الفترات الاسلامية، كما أقرت المحكمة المركزية الإسرائيلية للشؤون الإدارية مشروع "بيت الجوهر" التهويدي، على مساحة (1.84) دونمًا، ومساحة بنائية تصل إلى (2985) مترًا مربعا، تشمل بناء طابقين فوق الأرض وآخر تحت الأرض غرب المسجد الاقصى.

كما شرعت أجهزة الاحتلال بوضع اللمسات الأخيرة للبدء بتنفيذ مشروع بناء كنيس «جوهرة إسرائيل» في حي الشرف في قلب البلدة القديمة بالقدس المحتلة، بتكلفة نحو (48) مليون شيكل، حيث سيبنى الكنيس اليهودي على أنقاض وقف إسلامي وبناء تاريخي إسلامي من العهد العثماني والمملوكي، وتبلغ المساحة البنائية الإجمالية للكنيس نحو (1400) متر مربع، ويتألف من 6 طبقات.

إضافة إلى ذلك، اعلن وزير المواصلات الاسرائيلي عن مخطط لربط مدينة القدس بالمستوطنات المحيطة بها بشبكة القطارات الخفيفة سيمتد على مسافة 22 كم ويربط بين مستوطنات جنوب القدس بشمالها مرورا بمركز المدينة، والتخطيط لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية وأماكن تجارية وفنادق، على طول مسار القطار الخفيف.

- **العقوبات الجماعية:**

استمرت سلطات الاحتلال في ممارسة العقوبات الجماعية ومن أمثلتها **هدم المنازل العقابي وسحب هويات** أقارب متهمين بتنفيذ عمليات واحتجاز جثامين لضحايا فلسطينيين واقرار سياسة تسمح باستخدام الجثامين أدوات للمقايضة، وحسب علمنا فان دولة الاحتلال هي الوحيدة التي تُشرعن المتاجرة بجثامين الموتى.

- **استمرار حصار قطاع غزة وتفاقم الأزمة الانسانية فيه:**

تتفاقم الأوضاع الانسانية في قطاع غزة جراء الحصار المستمر منذ عشرة أعوام، مع استمرار التحكم بالمعابر التي تُفتح وتُغلق على فترات إما متباعدة أو تحت قيود مشددة، مع اتساع دوائر الفقر والبطالة، ومع التهديد بتقليص وتجفيف مصادر تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فإن هذه الأزمة مرشحة لمزيد من التفاقم الذي قد يؤدي إلى انفجار واسع في قطاع غزة.

- **حملات نزع الشرعية عن المجتمع المدني الفلسطيني**

في مواجهة الدور المتنامي للحركة الدولية لمساءلة اسرائيل على انتهاكاتها للقانون الدولي الانساني، والتغيرات الكبيرة على مستوى الرأي العام الدولي، وان كان أسرع على مستوى الشعوب والحركات الاجتماعية، اعتبرت دولة الاحتلال أن المجتمع المدني الفلسطيني يشكل تهديداً استراتيجياً وأُسست وزارة خاصة لمُواجهة جهود حركة التضامن الدولية عملت بمزيج من الوسائل الاستخبارية والتضليلية لربط المجتمع الفلسطيني بالارهاب والكراهية ووصفه باللاسامية ووصم نضالاته بالارهاب القانوني تارة والارهاب السياسي تارة أخرى...الخ، وضغطت على دول وبرلمانات عديدة لِسَنّ تشريعات خاصة تُحصن اجراءات الاحتلال وتُجرمّ النضال السلمي الفلسطيني، وتحاول تجفيف مصادر الدعم السياسي والدولي للمجتمع المدني الفلسطيني، بيد أن هذه التحركات بدأت تُنتِج نتائج مُعاكسة وترّتد على حكومة الاحتلال التي انفقت مئات الملايين لهذا الغرض.

على مستوى السياسات الفلسطينية:

- **استمرار الانقسام وتبعاته السياسية والانسانية**

تجاوز الانقسام السياسيّ حاجز الـ 10 سنوات، ورغم الاعلان عن اتفاق مصالحة، غير أن تلك المصالحة ما زالت تراوح في المكان، لأن **الغائب الأكبر** عنها هو مصير المشروع الوطني والاتفاق على برنامج وطني، أمّا **الحاضر الدائم** الذي أفشل كل الجهود السابقة **فهو** محاولات تقاسم الكعكة الهزيلة، اقتسام المناصب الرئيسية وضمان كُلّ فصيل لتشغيل كوادره وتأمين دخلهم، وتنازع السيطرة على أدوات القمع والقدرة على توظيفها، وبالتالي، لم يَعُد هدفُ المفاوضات هو انهاء الانقسام ومعالجة الفقر والبطالة، لا بل تلبية مطالب الأطراف المتخاصمة، والذي لا يتم الا بمزيد من الافقار وتفاقم المديونية ومزيد من الاعتمادية على المعونات الدولية وانتشار البطالة واغلاق ابواب التوظيف أمام الشعب لسنوات طويلة قادمة، وكما نعلم فان الانقسام شكّل ويُشكّل قاعدة فكريّة وسياسيّة لانتهاكات حقوق الانسان وتضييق هوامش الحريات العامة.

- **تشريعات تقود إلى نظام حكم شمولي**

استمر سيل المراسيم الرئاسية والقرارات بقوانين مع تعزيز طابع التكتم واغلاق أبواب الحوار قبل اصدارها، في ظل مشاركة دائرة ضيقة من أصحاب المصالح في التحكم بمفاصل الحُكم الرئيسية، حيث تجاوز عدد القوانين والمراسيم الرئاسية منذ وقوع الانقسام الـ 210 قوانين (تم اصدار 49 قانوناً بِمراسيم رئاسية خلال عاميّ 2016-2017 لوحدهما)، كثير منها يتعارض مع قوانين أقرّها المجلس التشريعي أو يجري تعديلات عليها، وبعضها مخالف للقانون الاساسي وجُلّها يتعارض مع حالة الضرورة التي أباحت صدور قرارات بقوانين، فضلاً عن مخالفة معظمها للاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت اليها دولة فلسطين، ومن الأمثلة على ذلك قانون المحكمة الدستورية وقانون الجرائم الالكترونية وقانون محكمة الجنايات الكبرى...الخ.

- **تدهور وضع الجهاز القضائي**

استمرت، لا بل تعمقت، هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات في المناطق الفلسطينية مع استمرار تغيب وتغييب المجلس التشريعي وحلول تشريعات تصدر دون اي حوار مجتمعي حقيقي، وضمنها تشريعات تمس السلطات الأخرى، مثل القرار بقانون بتاسيس محكمة دستورية غير مستقلة، والتي قضت بجواز نزع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي، وصدور قرارات بقوانين وقرارات ادارية تمس استقلالية القضاء، الذي استمرت حالة التدهور فيه وأخطرها تراجع ثقة المواطنين في فعاليته ومدى استقلاليته، خصوصا استمرار جهات تنفيذية وخاصة اجهزة الأمن، في الامتناع عن تنفيذ أحكام قضائية دون محاسبة. وانعكست هذه الحالة على مزيد من توجه المواطنين لأخذ القانون باليد او اللجوء لوسائل بديلة في حل منازعاتهم.

- **تضييق الحريات العامة**

انعكست الحالة التشريعية وهيمنة السلطة التنفيذية على حالة الحريات العامة التي راوحت في المكان، مع تحسن طفيف في بعض المؤشرات وتراجع مؤشرات أخرى، اذ تحسن مؤشر الحق في التجمع السلمي، لكن ساءت حرية التعبير، مع نفاذ قانون منع الجرائم الالكترونية الذي فتح المجال واسعا للتعسف في تطبيقه، ورغم موافقة السلطة التنفيذية على سوء القانون ودخولها في

حوار لتعديله، الا أنها استمرت في تطبيقه بحق المخالفين في الرأي وقدمت نشطاء وصحفيين للمحاكم على خلفية تهم تستند الى هذا القانون. وبرز مؤشر سيء جديد لحالة حقوق الانسان باستخدام وسائل ادارية وحتى القضاء لمنع حق الاضراب وهو ما تكرر عام 2017 بمنع اضراب لأساتذة وموظفي الجامعات وللمحامين، مما يهدد الاتحادات النقابية. كما استمر التضييق على منظمات المجتمع المدني، سواء من خلال استمرار العمل بقانون الشركات غير الهادفة للربح المقيد للحريات، او كما حصل مع جمعية نادي القضاة وانذارها بالحل في رسالة واضحة مفادها أنه حتى القضاة لا يستطيعون حماية أنفسهم في هذا النظام.

- **العمل على حماية وتدعيم مقومات بناء الدولة الفلسطينية**

لا تخفي الأطراف الحاكمة في اسرائيل أهدافها التوسعية الرامية الى تهويد الأراضي المحتلة التي تطلق عليها تسمية يهودا والسامرة، وخاصة القدس والأغوار وما يسمى بالكتل الاستيطانية التي يزيد مجموع مساحاتها عن 45% من مجمل المنطقة المخصصة للدولة الفلسطينية، وبما لا يبقي سوى نسبة 10% من أرض فلسطين الانتدابية بدل ال 46% التي نص قرار التقسيم على تخصيصها للدولة الفلسطينية. ولذا تتركز برامج المركز في المناطق المصنفة «ج» والقدس على مواجهة سياسات التوسع الاستيطاني كخطر رئيسي على هدف اقامة دولة فلسطينية مستقلة، متواصلة وقابلة للحياة، وتبني برامج حماية للفئات المعرضة لهذه السياسات والتي تتعرض لحالة انكشاف تؤدي الى اضعاف مقومات بقائها وصمودها.

وكما أسلفنا فان مركز القدس يبني تدخلاته من خلال 3 استراتيجيات:

التدخلات القانونية
والترافع أمام المحاكم

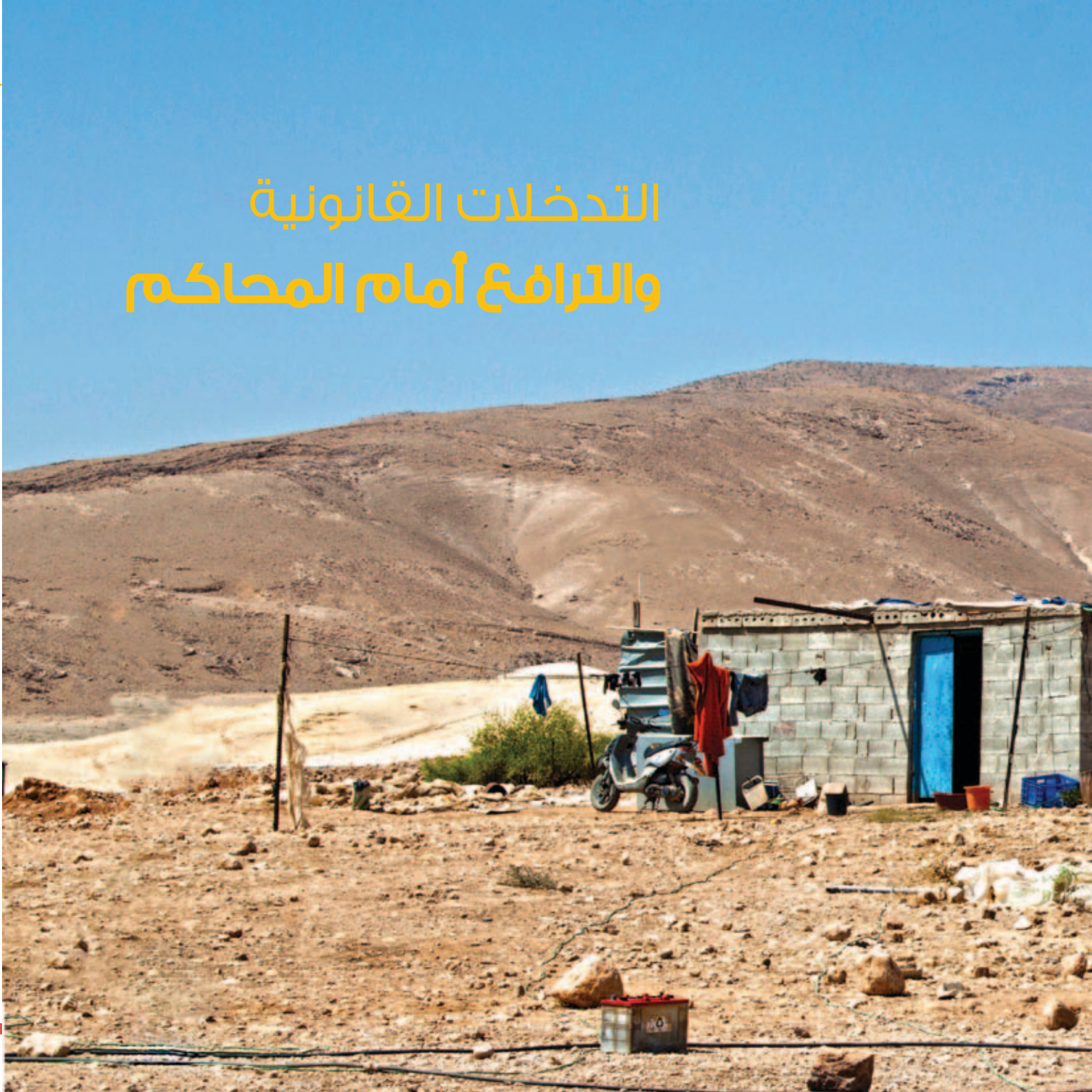

التصدي للتوسع الاستيطاني في المناطق "ج":

تبنى المركز خلال العام 2017، 316 قضية في المناطق المصنفة «ج» توزعت على النحو الاتي: 5 قضايا مصلحة عامة، 160 قضية هدم منازل، 55 قضية هدم منشآت زراعية، 12 قضية ترحيل قسري، 24 قضية مصادرة معدات، 16 منع من السفر، 2 زيارة السجون، 19 تصاريح، و13 احتجاز جثامين الشهداء، قضية مصادرة اراضي، قضية عنف مستوطنين.

يعمل المركز على مواجهة ممارسات وسياسات التوسع الاستيطاني التي تنفذها الادارة المدنية التي تمثل الوجه العسكري لحكومة الاحتلال في المناطق المصنفة «ج» كونها الاساس للانتهاكات الاسرائيلية كافة. وتهدف السياسات التوسعية الاستيطانية إلى السيطرة على مساحات اكبر من الاراضي في المناطق المصنفة «ج» لخدمة المستوطنين، الذين يشكلون الفئة الاقوى في المجتمع الاسرائيلي، والمؤثرة بشكل كبير على قوة وبقاء الحكومات الاسرائيلية اليمينية المتعاقبة.

وتتضمن هذه السياسات اصدار اوامر الهدم، حيث بلغت اعداد اوامر الهدم الصادرة عن السلطات الاسرائيلية من العام 1988 وحتى نهاية العام 2016، 13,000 امر هدم بخصوص 15,000 منشأة. علاوة على تنفيذ عمليات الهدم الفعلي وترحيل التجمعات البدوية، حيث ان 10,000 فلسطيني يسكنون 63 تجمعا هم تحت خطر التهجير القسري، 62% منهم في الاصل لاجئون. اضافة إلى عنف المستوطنين، بحيث ان 350,000 فلسطيني يسكنون 67 تجمعا في هذه المناطق هم عرضة لعنف المستوطنين (مكتب تنسيق الشؤون الانسانية-الاراضي الفلسطينية المحتلة).

كما وتعد سياسة مصادرة الاراضي والاستيلاء عليها لصالح المستوطنين والتوسع الاستيطاني ظاهرة ملازمة للاحتلال منذ بداياته، حيث تم بناء 250 مستوطنة وبؤرة استيطانية في انحاء الضفة الغربية (ومن ضمنها القدس المحتلة) منذ العام 1967. اضافة إلى عدم توفير الخدمات الاساسية او السماح في الوصول إلى هذه الخدمات من تعليم وصحة ومياه وغيرها، مما يؤثر على حياة 270,000 فلسطيني. (مكتب تنسيق الشؤون الانسانية-الاراضي الفلسطينية المحتلة).

وقد اثرت كل هذه الممارسات بشكل كبير وسلبي على الاحوال المعيشية للسكان المحميين في المناطق المصنفة «ج»، وذلك نتيجة فقدانهم لبيوتهم، واماكن سكنهم، وفقدانهم لاراضيهم والقيود المفروضة على وصولهم لهذه الاراضي، والتي تعد اهم مصادر العيش بالنسبة لهم، هذا اضافة إلى القيود المفروضة على الوصول إلى الخدمات، والتهديد المباشر لحياتهم وممتلكاتهم من قبل المستوطنين.

وتعد كل هذه الممارسات المنهجة، والهادفة في جوهرها إلى التضييق على السكان المحميين لدفعهم قسرا لترك بيوتهم واراضيهم، جريمة حرب كما ورد في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة ضد الانسانية كما ورد في المادة (7) من نظام روما الانساني للمحكمة الجنائية الدولية، الذي حظر نقل وترحيل السكان قسرا سواء بطريقة مباشرة او غير مباشرة، والتي تمثلها التضييقات المنهجة التي تتبعها الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في المناطق المصنفة «ج».

ويتم تنفيذ السياسات التوسعية من خلال مجموعة من الممارسات والاجراءات العنصرية المنتهكة للقانون الانساني الدولي، والتي تتمثل:

اولاً في عنصرية قانون التخطيط والبناء الاسرائيلي الذي لا

يتجاوب مع احتياجات الزيادة الطبيعية للمواطنين الفلسطينيين المحميين، فلا يتم توسعة المخططات الهيكلية للتجمعات، وفي حال تم توسعة المخططات، وهو ما يحدث في حالات استثنائية، فانه لا يتم اشراكهم في اعداد هذه المخططات الهيكلية لتتناسب مع احتياجاتهم ومعتقداتهم وثقافاتهم، في حين يتم اشراك المستوطنين. ناهيك عن الاجراءات الاسرائيلية المعقدة والبيروقراطية والتعجيزية والمكلفة جدا لاستصدار تراخيص البناء. ومن هنا تنطلق مشكلة البناء دون الحصول على تراخيص، ومشكلة هدم المنازل والمنشات الزراعية في المناطق المصنفة «ج». حيث تم هدم 2,664 منشأة، وتشريد 3,977 شخص في المناطق المصنفة «ج» خلال الاعوام الخمس الماضية (2013-2017).

ثانياً: مخططات الترحيل واعادة التموضع (أحد الامثلة على ذلك مشروع E1 الاستيطاني) والذي أعلنته الحكومة الاسرائيلية نهاية العام 2013 ويهدف إلى ربط المستوطنات الاسرائيلية المنتشرة شرقي القدس ومنطقة الاغوار لتشكيل ما يسمى "بالقدس الكبرى"، تاركاً 23 تجمعاً بدوياً قاطناً بهذه المناطق قبل العام 1967(جلهم من اللاجئين) أي قبل احتلال القدس والضفة الغربية، تحت خطر الترحيل القسري. وسيتم ترحيلهم إلى مناطق محددة جغرافياً لا تتناسب مع نمط معيشتهم الخاصة وثقافتهم، مما سيفقدهم مصدر الدخل الوحيد لهم والمتمثل في تربية المواشي وانتاج الحليب ومشتقاته وبيعه في السوق الفلسطينية.

ثالثاً: تواطؤ الشرطة الاسرائيلية مع المستوطنين فلا تقوم اسرائيل بمسؤلياتها كقوة قائمة بالاحتلال في حماية المدنيّين الفلسطينيين، حيث لا يتم متابعة قضايا عُنف المستوطنين من قبل الشرطة الاسرائيلية، ويتم اهمال التحقيق فيها، واغلاقها في معظم الاحيان تحت ذريعة عدم وجود اثباتات كافية. وقد تم توثيق 139 حادثة عنف مستوطنين ضد الاشخاص والممتلكات خلال العام 2017.

رابعاً: الاستيلاء على الاراضي حيث تجلت هذه السياسة مؤخراً بسن «**قانون التسوية**» الذي يُشرعن بأثر رجعي الاستيلاء على الاراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة ونقل ملكيتها بشكل «قانوني» للمستوطنين والشركات الاستيطانية، ودون اعطاء المتضررين القدرة على الالتماس للمحكمة لوقف وابطال عملية المصادرات.

استراتيجية عملنا القانونية في المناطق المصنفة «ج»

تعتمد استراتيجية عملنا القانونية في االمناطق المصنفة «ج» على مراقبة المُستجدّات القانونية فتتم مراقبة التشريعات الإسرائيليّة، وتعديلات القوانين، والأنظمة الإداريّة/الإجرائية، وقرارات المحاكم الجديدة كافة. وتتضمن استراتيجية العمل القانونية في المناطق المصنفة «ج» التدخلات القانونية الاتية:

اولا: نشر الوعي ورفع الثقافة القانونية، وجعل المواطن الفلسطيني على علم ودارية ومعرفة بالتشريعات القانونية الاسرائيلية التمييزية والاليات القانونية المتاحة لمواجهتها، وجعلهم بذلك اكثر جهوزية في مواجهة الانتهاكات الاسرائيلية. وذلك بتنفيذ لقاءات رفع الوعي والتدريب القانوني. وخلق شبكة متطوعين في الميدان وبناء قدراتهم لتقديم الدعم القانوني الاولي لتجمعاتهم.

ثانيا: تقديم الاستشارات القانونية للمواطنين بشكل مباشر، ويكون ذلك من خلال العيادة القانونية المتنقلة التي تنفذ زيارات ميدانية اسبوعية للتجمعات المتضررة. او من خلال

افرع المركز المختلفة والمنتشرة في وسط وشمال الضفة الغربية ومن ضمنها القدس المحتلة، او حتى من خلال تلقّي الاتصالات الهاتفية المباشرة مع المحامين او المساعدين القانونيين.

ثالثاً: يأتي التمثيل القانوني الفعلي أمام اللجان والمحاكم الاسرائيلية على اختلافها كخطوة ثالثة، وتكون مراحل التقاضي في اغلب الاحيان أمام اللجان التنظيمية التابعة للادارة المدنية، وتبعا لنوع القضية والمسار القانوني والخطة الدفاعية التي تتبلور بالاستناد إلى المنظومة القانونية والتشريعية والاوامر العسكرية السارية المفعول والمطبقة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. وفي حال عدم الحصول على ردود ايجابية، يتم رفع الالتماسات للمحكمة الاسرائيلية العليا، وذلك ضمن تخويلها بصفتها محكمة ادارية بالرقابة على لجان وهيئات النظر الادارية التابعة للادارة المدنية. وكذلك للنظر في كافة الدفوع القانونية، بما فيها الدفوع القانونية المتعلقة بالقوانين والانظمة الاسرائيلية او المتعلقة بالقانون الانساني الدولي، كون المناطق «ج» وتبعا للقانون الدولي هي مناطق محتلة. وكأحد القضايا المحورية التي يقدم المركز بخصوصها خدمة التمثيل القانوني، قضايا ضد هدم المباني والمنشأت الزراعية، حيث تتابع هذه القضايا بداية أمام مكاتب التنظيم في الادارة المدنية وأمام اللجنة الثانوية للتفتيش، وكذلك أمام اللجنة الفرعية، وأمام مجلس التنظيم الاعلى في الادارة المدنية، وصولا إلى متابعتها قانونيا أمام المحكمة العليا الاسرائيلية، وذلك في حال إصرار سلطات التفتيش على الهدم.

وتمتد شبكة المستفيدين من خدمات المركز، سواء خدمة التمثيل القانوني المباشر و/او خدمة تقديم الاستشارات القانونية، او التدريب ورفع الوعي الحقوقي من شمال الضفة إلى جنوبها.

القدس المحتلة... مواطنون عزل في مواجهة الهندسة العرقية

تبنى المركز خلال العام 2017، 24 قضية جديدة فيما يتعلق بهدم المنازل في مدينة القدس المحتلة، وتابع 103 قضايا من سنوات سابقة. كما وتبنى المركز 80 قضية جديدة حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمقدسيين، وتابع 89 قضية من سنوات سابقة. وتم تقديم 327 استشارة قانونية. اضافة إلى تقديم حوالي 643 خدمة قانونية فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية (وهذا يتضمن معاملات لم الشمل، وتسجيل الاطفال، وسحب هويات...الخ)، و3252 خدمة قانونية في مجال الحقوق الاقتصادية (وهذا يتضمن تخفيض ضريبة الارنونا، ومعاملات متعلقة بمؤسسة التأمين الوطني...الخ).

تداعيات نظام التخطيط والبناء الاسرائيلي التميزي على حق المقدسيين في السكن اللائق:

تهدف اجراءات سلطات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة الى قلب المعادلة الديموغرافية داخل المدينة لصالح المستوطنين واظهار الطابع اليهودي فيها من خلال اقامة مشاريع تهويدية ضخمة في احياء مدينة القدس وتخصيص مئات ملايين الشواقل لتحقيق هذه الاهداف.

ومن الجدير ذِكره أنّ التعداد السكّاني الاخير للمقدسيين وصل إلى 315,633 مواطنا ، (من أصل 857,752 نسمة يسكنون القدس «الموحدة» قسرا، أي ما يشكّل 37%). بالمقابل، بلغ عدد المستوطنين الذين يقيمون في القدس المحتلة عام 1967 226,500، مستوطن موزعون بين 15 مستوطنة.

وقد قامت سلطات الاحتلال بالاعلان والتخطيط والمصادقة على بناء اكثر 170 وحدة استيطانية في مستوطنة «نوف تسيون» في قلب جبل المكبر بِمدينة القدس، والاعلان عن نيّة الحكومة لبناء 14 ألف وحدة استيطانيّة جديدة.

بالمقابل، يمنع الفلسطيني من البناء في القدس المحتلة بحجج عدم ملائمة الأرض للبناء أو أنّ تصنيف الأرض «أرض خضراء» أو «منطقة مفتوحة»، مما لا يترك للفلسطينيين في القدس أكثر من 12.5% من مساحة القدس المحتلة عام 1967 للبناء (مع التأكيد أنّ هذه المساحة قد تمّ استهلاكها للبناء أصلاً).

وكنتيجة لذلك، يُستنتج انّ سلطات الاحتلال تستخدم نظام التخطيط الحضري كأداة لمنع النمو السكّاني الطبيعي للفلسطينيين، من خلال محاصرة الأحياء الفلسطينيّة بمستوطنات، ومنع البناء في هذه الأحياء.

علاوة على ذلك، فقد تم الاستيلاء على بنايتين سكنيتين في بلدة سلوان، بالاضافة الى القيام بمشاريع حفر انفاق في محيط واسفل المسجد الاقصى المبارك لتغيير معالم المدينة المقدسة، وفي المقابل تقوم سلطات الاحتلال بالتضييق على المواطنين الفلسطينيين في القدس من خلال فرض الضرائب والغرامات العالية والاستيلاء على المنازل والعقارات ونصب الحواجز ومنع المواطنين من الوصول الى المسجد الاقصى.

استراتيجية عملنا القانونية في القدس المحتلة

تعتمد استراتيجية عملنا القانونية في القدس على مراقبة المُستجدّات القانونية التي تؤثر على حياة المقدسيين. فتتم مراقبة التشريعات الإسرائيليّة، وتعديلات القوانين، والأنظمة الإداريّة/ الإجرائية، وقرارات المحاكم الجديدة كافة.

كما تُعقد اجتماعات اسبوعية للوحدة القانونية لبحث هذه المُستجدات القانونيّة وغيرها لتوضيحها ومناقشتها، وأخذ الخطوات القانونية اللازمة. واستعراض الملفات الجديدة لاعتماد الاليات القانونية الانجع للتدخل. ومراجعة الملفات القديمة لفحص سير العمل عليها واخر المستجدات المتعلقة بها وما هي الخطوات القانونية القادمة.

إضافة إلى ذلك، يتم تقديم الاستشارات والخدمات القانونية إمّا عبر الهاتف، او في مقر المركز في القدس من قبل المساعدة القانونية ((كخطوات أولى)، ومن ثم مِن قبل المحامين في حال الاحتياج إلى ذلك.

كخطوة لاحقة، يتم توجيه المراسلات القانونية للمؤسسات الاسرائيلية الرسميّة. ففي حال القضايا الفردية يبدأ المحامي المتابع للقضية بتوجيه مراسلات أوليّة للمؤسسة الرسمية (مثل وزارة الداخليّة الإسرائيلية، أو بلدية الاحتلال او مؤسسة التأمين الوطني) ذات الاختصاص بفحوى القضية. اما فيما يتعلق بقضايا المصلحة العامة، فيتم العمل عليها من خلال البحث الميداني على جمع أكبر قدر من المعلومات ويشمل إحضار شهادات متضررين آخرين، والبحث عن شركاء محتملين.

واخيرا التوجه إلى المحكمة في حال الحصول على رد سلبي من قِبل الجهات الرسمية. حيث يتم نقاش موضوع التوجّه إلى المحكمة خلال الاجتماعات الأسبوعيّة. وذلك بهدف بحث نقاط القوّة والضعف في الملف، إضافة إلى الادعاءات القانونيّة التي يجب صياغتها لضمان أفضل النتائج.

معارضة تدهور وتلاشي الديمقراطية الداخلية:

تضمنت جهود المساعدة القانونية خلال العام 2017 تقديم 350 استشارات قانونية، وتوجيه 30 مذكرة قانونية، اضافة إلى تبني 22 قضية جديدة، ومتابعة 8 قضايا من سنوات سابقة حول مواضيع الاعتقال السياسي، الحقوق الوظيفية، حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، وقضايا المصلحة العامة.

تندرج ابرز الاحتياجات الملحة التي يستجيب لها المركز في مناطق السلطة الفلسطينية في اطار مواجهة انتهاك السلطة الفلسطينية لمبادىء النظام الديمقراطي، من تغييب لمبدأ سيادة القانون وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الثلاث، حيث احكمت السلطة التنفيذية قبضتها على الجهاز القضائي الذي تأثرت فاعليته وفقد استقلاليته، وكانت النتيجة انتشار مظاهر خطيرة مثل تجاهل السلطة التنفيذية، وخاصة اجهزة الأمن، لقرارات المحاكم ورفض تنفيذها في مخالفة واضحة للمادة 106 من القانون الأساسي الفلسطيني. وكذلك تغييب مبدأ المواطنة، حيث اصبح الشكل السائد للتمييز بين المواطنين بعد الانقسام السياسي في العام 2006 قائماً على اساس الانتماء السياسي، كالاعتقالات السياسية والتي تجلت مؤخرا بالاعتقال على ذمة المحافظ، وتقلد الوظائف الحكومية، وخاصة الفئة العليا،اصبح مربوطا بالانتماء السياسي، وليس الكفاءة والخبرة. اضافة إلى انتهاك الحريات العامة، بتقييد فضاء حرية التعبير عن الرأي وتجلى ذلك مؤخرا بقانون الجرائم الالكترونية، والحق في التجمع السلمي، والتدخل في تكوين الجمعيات.

الحالة الفلسطينية.... تدهور في الحقوق والحريات

ومع نهاية العام 2017 استمر التدهور الحاصل في النظام التشريعي والقضائي والسياسي الفلسطيني، واستمر انتهاك القيم والمبادئ الديمقراطية والدستورية ولا سيما مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات. وذلك نتيجة تغييب السلطة التشريعية للعام الثاني عشر على التوالي، وتولي السلطة التنفيذية زمام الامور، وسيطرتها على السلطتيين التشريعية والقضائية. حيث تم اصدار ما يقارب 24 قرارا بقانون خلال العام 2017 في مخالفةً واضحة للمادة (43) من القانون الاساسي الفلسطيني الذي اشترط وجود ضرورة لاصدار القرارات بقوانين. ومن ابرز القرارات بقانون الصادرة خلال العام 2017، قرار بقانون لسنة 2017 بشأن محكمة الجنايات الكبرى ، وقرار بقانون رقم (4) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد، وقرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية الذي تم التوسع بخصوصه في صفحات هذا التقرير.

اعطى قرار بقانون لسنة 2017 بشأن محكمة الجنايات الكبرى، المحكمة الجنائية صلاحية النظر في الجرائم الجنحوية وليس الجنائية فقط، في مخالفة لتسمية القانون والغاية التي جاء لاجلها. ويخالف كذلك اصول المحاكمات الجزائية الفلسطيني الذي حدد فترة التوقيف ب (48) ساعة، في حين منح القرار بقانون النيابة العامة الحق في توقيف المتهمين 4 أيام. وتقوض الصلاحيات الواسعة التي اعطاها القرار بقانون للنائب العام ضمانات المحاكمة العادلة الممنوحة للموقوفين والمكفولة بالقانون الاساس الفلسطيني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صادقت عليه السلطة الفلسطينية. كما واعطت المادة (16) من القرار بقانون النائب العام صلاحية نقل الدعوى

المنظورة من هيئة قضائية إلى هيئة قضائية اخرى، في تدخل سافر في عمل السلطة القضائية، ودليل واضح على احكام سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية.

اما قرار بقانون رقم (4) لسنة 2017 بشأن تعديل قانون مكافحة الفساد، فقد توسع في تعريف الموظف العام خلافا لتعريفه الوارد في المادة (169) من قانون العقوبات النافذ. واعطى القرار بقانون هيئة مكافحة الفساد صلاحية قبول الشكوى وتحريك الدعاوى الجزائية العامة ، في مخالفة سافرة للمادتين (1) من القانون الاجراءات الجزائية الفلسطيني، التي حددت هذه الصلاحية بالنائب العام. علاوة على ذلك فقد سمحت المادة (5) من القرار بقانون باقرار موازنة خاصة بالهيئة، وعدم ادراجها كما هو الحال بخصوص الهيئات الحكومية ضمن الموازنة العامة الخاصة بالدولة، اضافة إلى تحديد سلم رواتب موظفي الهيئة بطريقة مبالغ فيها، في مخالفة واضحة لقانون الخدمة المدنية الفلسطيني، الذي وضع شروطا لتحديد رواتب الموظفين الحكوميين، هذا ناهيك عن ان القرار بقانون يسمح للهيئة بقبول التبرعات والمساعدات المالية، وفي هذا كله تشريع واضح وتسهيل للفساد المالي داخل الهيئة.

وفي سابقة خطيرة تم احالة القاضي عبدالله غزلان خلال العام 2017 للتحقيق لابدائه رأيه القانوني فيما يتعلق بقضايا الصالح العام. وهذا مخالف للمادة (8) من المبادئ الأساسية الدولية بشأن استقلال السلطة القضائية التي انضمت لها السلطة الفلسطينية، والتي اعطت أعضاء السلطة القضائية كغيرهم من المواطنين الحق في التمتع بحرية التعبير والاعتقاد وتكوين الجمعيات والتجمع والتي انضمت السلطة لها.

هذا كله اضافة إلى العديد من انتهاكات حقوق الانسان المرتكبة من قبل السلطة الفلسطينية، ومن ضمنها الاعتقالات السياسية، والاعتقالات على ذمة المحافظ، ومصادرة الاموال الخاصة بالمواطنين دون وجود قانون يشرع ذلك...الخ.

استراتيجية عملنا القانونية لدى النظام القضائي الفلسطيني

نعمل في مناطق السلطة الفلسطينية بمنهجية قانونية قائمة على تقديم الدفاع القانوني الفعلي أمام المحاكم الفلسطينية المختلفة، وذلك بتبني القضايا الفردية، والقضايا الجماعية (قضايا المصلحة العامة). حيث نستهدف من خلال قضايا المصلحة العامة مواجهة السياسات والتشريعات الصادرة عن السلطة التنفيذية ممثلة برئيس السلطة الفلسطينية والمنتهكة للقوانين الفلسطينية المحلية، والقوانين والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها دولة فلسطين في العام 2014.

وتبدأ عملية المساعدة القانونية بتقديم الاستشارات القانونية فيما يتعلق بالحريات العامة للمواطنين الفلسطينيين، وذلك اما بزيارتهم لفروع المركز في رام الله، ونابلس، وسلفيت. او من خلال الاتصال الهاتفي مع احد محامي المركز او المساعدين القانونيين، او من خلال العيادة القانونية المتنقلة.

عقب تلقي الاستشارة، يقوم محامو المركز بتوجيه مذكرات قانونية للدوائر الحكومية و/او الخاصة تبعا للجهة المخاطبة وصلاحياتها. وفي بعض الاحيان تكون هذه المذكرات اساسا لدعاوى قانونية ترفع إلى المحاكم الفلسطينية كل حسب اختصاصه. في حال عدم الحصول على ردود على المذكرات القانونية المبعوثة، او الحصول على ردود سلبية، يقوم محامو المركز برفع الدعاوى القانونية للمحاكم المختصة، والسير في مجريات القضية إلى حين الحصول على نتائج.

العيادة القانونية المتنقلة

نظرا لخبرة المركز الطويلة في تقديم المساعدة القانونية لاصحاب الحقوق في مناطق عمله، ومعرفته التامة بالظروف المعيشية للمنتفعين واحتياجاتهم، استحدث المركز عيادة قانونية متنقلة. تهدف العيادة القانونية المتنقلة إلى الوصول إلى اكبر عدد من أصحاب الحقوق في المناطق الاكثر تهميشا وتقديم المساعدة القانونية لهم لتمكينهم من تحصيل حقوقهم المنتهكة. إلى جانب ذلك تهدف العيادة إلى تخفيف الأعباء المالية على كاهل المواطنين فبدلا من وصولهم إلى مقرات المركز يزورهم محامو المركز في مناطق سكنهم. ويتم التعاون مع المجالس المحلية والمحافظات والمؤسسات القاعدية بحيث توفر المكان المناسب للمحامي/ة للقاء اصحاب الحقوق. وتقدم العيادة الاستشارات والخدمات القانونية المختلفة، بحيث يزور محامو المركز التجمعات والقرى المستهدفة في كل من محافظة نابلس، وطوباس وقلقيلية والاغوار مرة واحدة اسبوعيا. اما في القدس فتزور العيادة القانونية حيا معينا من احياء المدينة (مثل العيسوية وسلوان واماليسون) مرة في الأسبوع على مدار ثلاثة أشهر.

قضايا تعالج امام المحاكم الفلسطينية خلال العام 2017

نوع القضية	قضايا جديدة	قضايا متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	قيد المتابعة
المصلحة العامة	4	5	9	4	2	0	2	5
حريات عامة	5	0	5	5	2	3	0	0
اعتقال سياسي	10	1	11	3	3	0	0	8
قضايا متنوعة	3	2	5	2	2	0	0	3
استشارات قانوني	350 استشارة							
المجموع الكلي	22	8	30	14	9	3	2	16

قضايا تعالج امام لجان الاعتراضات العسكرية والمحاكم الاسرائيلية خلال العام 2017

نوع القضية		قضايا جديدة	متراكمة	عدد الملفات التي عولجت خلال فترة التقرير	مغلقة	إيجاباً	سلباً	غير ذلك	غير ذلك				اخرى	قيد المتابعة
									توكيل محامي اخر	عدم التعاون مع محامي المركز	عدم تقديم طلب ترخيص	عدم كفاية المستندات للمتابعة		
المصلحة العامة		5	14	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0	19
الأراضي		1	46	47	5	0	0	5	0	0	0	0	5	42
اعتداءات المستوطنين		1	51	52	0	0	0	0	0	0	0	0	0	52
توثيق اعتداءات المستوطنين		7	0	7	7	7	0	0	0	0	0	0	0	0
الحق في السكن والمعيشة	هدم المنازل في الضفة	160	1049	1209	25	5	1	19	1	0	18	0	0	1184
	هدم المنازل في القدس	24	103	127	29	10	2	17	5	1	0	11	0	98
	منشأت زراعية	55	397	452	21	1	0	20	1	0	15	4	0	431
	الترحيل القسري	12	276	288	6	0	2	4	0	0	4	0	0	282
قضايا العائلة	مصادرة معدات	24	13	37	20	15	2	3	2	1	0	0	0	17
	الحقوق الإجتماعية	46	58	104	33	18	1	14	0	0	0	0	14	71
	خدمات قانونية اجتماعية	643	0	643	643	643	0	0	0	0	0	0	0	0
	الحقوق الإقتصادية	34	31	65	28	23	2	3	0	0	0	0	3	37
	خدمات قانونية اقتصادية	3252	0	3252	3252	3252	0	0	0	0	0	0	0	0
مراسلات قانونية		1	0	1	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0
حرية الحركة والتنقل	السفر	16	1	17	13	9	2	2	0	0	0	0	2	4
	زيارات السجون	2	5	7	6	2	0	4	0	0	0	0	4	1
	التصاريح	19	20	39	25	14	0	11	0	0	0	0	11	14
الجثامين		13	133	146	0	0	0	0	0	0	0	0	0	146
قضايا متنوعة		1	6	7	0	0	0	0	0	0	0	0	0	7
الاستشارات القانونية		2577												
المجموع الكلي		4316	2203	6519	4114	4000	12	102	9	2	37	15	39	2405

التوعية والتدريب وبناء القدرات

الاستراتيجية الثانية التي يعمل عليها المركز لتدعيم التدخلات القانونية هي التوعية والتدريب؛

منهجية عمل المركز في نطاق التوعية والتدريب

يهدف مركز القدس عبر تدخلاته في مجالات التدريب ورفع الوعي إلى تعزيز وصول الناس إلى النظام القضائي بتمكينهم من الدفاع عن حقوقهم. وذلك من خلال تعريفهم بهذه الحقوق تحت القانون المحلي والدولي، وتعريفهم بطرق المطالبة بها. وقد اثبتت هذه التدخلات اثرها الايجابي في تطوير المفاهيم الحقوقية والقانونية والممارسات الفعلية لدى الفئة المستهدفة. ومن الممكن قياس ذلك بزيادة توجه الافراد للدفاع القانوني كوسيلة لمواجهة الانتهاكات المرتكبة في حقهم، اما بالتوجه للمركز او للمؤسسات القانونية/الحقوقية الاخرى العاملة في قطاع حقوق الانسان. وايضا من حيث سرعة استجابة المستفيدين من التدخلات في تحضير الاوراق/المستندات التي تلزم القضية حتى تصبح جاهزه للتوجه بها للجان الاعتراض او المحاكم.

وتعتمد منهجية عملنا في مجال رفع الوعي والتدريب على التعاون من المجالس المحلية والقروية المنشرة في المناطق المصنفة «ج»، والمؤسسات القاعدية ولجان الاحياء في القدس المحتلة، وقاعدة المتطوعين التابعة للمركز. وذلك لحشد الطاقات المتاحة التي تمكن المركز من تنفيذ هذا العدد الكبير من تدخلات رفع الوعي والتدريب سنوياً.

وتلعب المجالس المحلية والقروية، والمؤسسات القاعدية، ولجان الاحياء (في القدس) دوراً مهماً في تيسير وعقد ورشات التوعية والتدريب. فيتم التعاون مع هذه الهيئات في المناطق الاكثر تضررا من الانتهاكات الاسرائيلية، لتحديد الاحتياجات الاكثر الحاحا للعمل عليها، ودعوة المنتفعين، وتوفير اماكن لعقد اللقاءات.

لقاءات رفع الوعي

تم تنفيذ 32 ورشة ولقاء توعويا خلال العام 2017 وقد كانت على النحو الاتي:

23 لقاء توعويا في المناطق المصنفة «ج» وتركزت في شمال ووسط الضفة الغربية (سلفيت، الزاوية، حارس، كفر الديك، شوفة، عقربا، نابلس، قصرة، عينابوس، دوما، عراق بورين، الاماتين، قلقيلية، سنيريا و بيت امين، جيت، بردلا، بيت سوريك، سلواد). وقد حضر هذه اللقاءات ما يقارب 345 شخصا من موكلين ومتطوعين وناشطين وممثلين عن عدد من المؤسسات القاعدية. اما ابرز المواضيع التي تم التطرق لها فكانت عن كيفية متابعة اخطارات واوامر الهدم، مصادرة الاراضي، والاجراءات القانونية في مثل هذه الحالات، اضافة إلى التوثيق الصحيح لاعتداءات المستوطنين واهميته في اظهار تواطؤ الشرطة الاسرائيلية مع المستوطنين، واهمالهم للتحقيق في مثل هذه القضايا.

ونفذ فرع المركز في القدس 9 ورشات توعية استفاد منها 191 شخصا (منهم 122 سيّدة ، بنسبة 63%)، بمواضيع لمّ الشمل سحب الهويّات والحقوق الاجتماعيّة والاقتصاديّة لتعريف المواطن المقدسي بحقوقه الأساسيّة ضمن منظومة القوانين (الإسرائيليّة)، والتي تشمل حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية، وتمكينهم بالادوات القانونية المتاحة للمطالبة بها.

التدريبات

عقد المركز 8 تدريبات، خلال العام 2017، في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. وتهدف التدريبات بمجملها إلى تمكين التجمعات المستهدفة من الدفاع عن حقوقها والمطالبة بها، وذلك من خلال تعريفهم بحقوقهم تبعا للتشريعات المحلية والمعاهدات الدولية،

والاليات القانونية الصحيحة لتوثيق انتهاكات حقوق الانسان، والوسائل القانونية المتاحة للمطالبة بهذه الحقوق. اضافة إلى تعريفهم باليات المناصرة المختلفة وكيفية استخدامها في الدفاع عن حقوقهم. شارك في التدريبات ما يقارب 160 شابا وفتاة من طلاب مدارس وجامعات، ومحامين جدد، ومتطوعين، ومدافعين عن حقوق الانسان.

اما ابرز التدريبات فقد استهدفت حركة "مدافعون عن حقوق الانسان"، وذلك انطلاقا من ايماننا بأهمية تفعيل دور الشباب في النهوض بالمجتمع والدفاع عن كرامة الانسان. فتم عقد دورتين تدريبيتين. الاولى تدريب مكثف في توثيق الانتهاكات من خلال التصوير الفوتوغرافي، وقد عقد التدريب على مدار 3 ايام بواقع 18 ساعة، وشاركت في التدريب مجموعة مكونة من 25 شابا وشابة من المدافعين عن حقوق الانسان. اما الثاني فتناول موضوع الحملات ودورها في التاثير والتغيير المجتمعي، وقد عقد التدريب على مدار 3 ايام بواقع 18 ساعة تدريبية، وشارك في التدريب 32 شابا وشابة.

وقد تميز العام 2017 بالعمل مع مجموعات منظمة مثل اندية الحقوق والاعلام في الجامعات الفلسطينية والمجموعات الشبابية الناشطة في الدفاع عن حقوق الانسان في المناطق الاكثر عرضة للانتهاكات الاسرائيلية.

فعلى سبيل المثال تم تدريب المجموعة الشبابية التابعة لبلدة قصرة، والتي تتعرض بلدتهم لجملة من الانتهاكات الاسرائيلية (منها هدم المنازل، مصادرة الاراضي، واعتداءات المستوطنين)، حيث تلقت هذه المجموعة عددا من التدريبات شملت: حقوق الانسان في القانون الدولي، التوثيق الفوتوغرافي والتصوير، وبناء الحملات الالكترونية. حيث اصبح جزء كبير منهم ناشطا في الدفاع عن حقوق الانسان على مواقع التواصل الاجتماعي. كما واصبحوا قادرين على ربط الانتهاكات الاسرائيلية التي تتعرض لها قريتهم بالقوانين الدولية ومدى انتهاك السلطات الاسرائيلية لها، وعرضها على الجموعات المحلية او الدولية التي تزور البلدة، لنقلها على اوسع نطاق ممكن وتجنيدها في سبيل مناصرة قضاياهم الانسانية.

اما فرع المركز في القدس فعمل على تنفيذ مجموعة من التدريبات المتخصصة والتي تستهدف خريجي كليات الحقوق الفلسطينية، والمحامين الجدد لرفع قدراتهم وتمكينهم من متابعة القضايا الحقوقية تبعا للاحتياجات المتزايدة لدى الفئات المستهدفة في المدينة، وكانت كالاتي؛ 4 ورشات تدريبيّة لمحامين جدد استفاد منها 32 محامية ومحام. 3 دورات تدريبيّة (كل دورة 40 ساعة) لخريجيّ كليّات الحقوق الفلسطينيّة حول منظومة القوانين الإسرائيليّة، استفاد منها 30 محاميا (25 منهم من الإناث).

الزيارات الميدانية

نفذ المركز 24 زيارة ميدانية شملت المناطق الاتية (عرب الرماضين، شوفة، دير الحطب، قصرة، كفر قدوم، سنريا، بيت امين، كفر الديك، حارس، الزاوية، جيت، الاماتين، سلواد، بيت سوريك، دير ابو مشعل، خربة طانا، بردلا، بروقين، عين البيضة، بزاريا، بيت ليد وكور، قريوت، بيت دجن، بيت فوريك، بورين، عراق بورين، عقربا، دوما).

وكان الهدف من الزيارات الميدانية أخذ وكالات من ضحايا انتهاكات حقوق الانسان في المناطق المستهدفة. رفع وعي التجمعات والقرى التي يتعرض سكانها لانتهاك حقوقهم سواءً من قبل السلطة الفلسطينية او من قبل الاحتلال.

POLICE
الشرطة
الشرطة
الشرطة

استراتيجية الضغط والمناصرة

الاستراتيجية الثالثة التي يعمل عليها المركز هي العمل في نطاق المناصرة المحلية والدولية

ندرك في مركز القدس محدودية تأثير التدخلات القانونية لا سيما في ظل الحالة التشريعية القائمة في دولة الاحتلال والتي لا تقيم وزنا للقوانين الدولية وبامكانها ان تشرعن أي جريمة، ولتحقيق نتائج ايجابية على الأرض في بعض قضايا حقوق الانسان التي نعمل عليها لا يمكن لنا الاكتفاء بتقديم المساعدة القانونية، بل يجب ان يتم دمج ذلك بنشاطات لحشد رأي عام مناهض للانتهاكات المرتكبة، وتفعيل اليات الضغط والمناصرة. حيث انه وفي بعض القضايا التي تحظى باجماع سياسي واسع في دولة الاحتلال لا يمكن تحقيق النتائج المرجوة بالدفاع القانوني فقط، ومثال على ذلك، قضية «**خطط اعادة التموضع**»[1] حيث قام المركز بتقديم المساعدة القانونية للتجمعات المستهدفة، وتقديم الاعتراضات اللازمة على الخطة، الا ان ذلك لم يكن كافيا، فعزز تدخله في هذه القضية بتنفيذ انشطة مناصرة محلية ودولية شملت حملات حشد ومناصرة واوراق موقف ومراسلات قانونية على مستويات عليا وجولات في بعض الدول الاوروبية بهدف الضغط على حكومة الاحتلال لوقف تنفيذ مثل هذه المخططات المنتهكة للقانوني الدولي الانساني وبخاصة المادة (49) من معاهدة جنيف الرابعة.

اما فيما يتعلق بالمقدسيين، وفي سبيل فضح الممارسات الاحتلالية ضدهم والمنتهكة للقوانين الدولية، وحشد رأي عام محلي ودولي ضد هذه الممارسات للضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقفها، ينفذ المركز عددا من انشطة المناصرة المحلية والدولية، وتشمل مرافقة وفود دبلوماسية للبؤر الساخنة في المدينة، جولات ميدانية، اعداد اوراق موقف، ترجمة تقارير وقرارات محاكم إلى لغات مختلفة ومشاركتها مع المؤسسات الدولية المعنية.

ولتعزيز مجالات المساءلة على السلطة الفلسطينية في ظل غياب المجلس التشريعي، وتوحيد الجهود، وعدم تكرار الانشطة المبذولة، ينفذ المركز جملة من نشاطات الضغط والمناصرة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني الاخرى العاملة في قطاع حقوق الانسان، وذلك من خلال الائتلافات التي نحن اعضاء فيها (مثل مجلس منظمات حقوق الانسان، شبكة منظمات حقوق الانسان...الخ) ومن خلال الحملات التي يرأس تنفيذها المركز او التي يساهم في تنفيذها.

الاعلام كوسيلة للتوعية والحشد

تم تنفيذ مجموعة من تدخلات رفع الوعي لمواجهة انتهاك السلطة الفلسطينية لحقوق المواطن الفلسطيني التي كفلها القانون الاساس الفلسطيني والمعاهدات الدولية، وتجلت هذه التدخلات في بث اكثر من 500 مقطع دعائي إذاعي (سبوت) موزعة على 4 اذاعات مختلفة في الشمال والوسط والجنوب حول الحق في التعبير عن الرأي والحق في التظاهر السلمي. وتم التشديد من خلال هذه السبوتات الاذاعية على أهمية التزام الأطراف والجهات ذات العلاقة بحفظ الحقوق عدم المساس بها. وتأتي هذه السبوتات الاذاعية الخاصة بالحقوق والحريات العامة ضمن سلسلة سبوتات إذاعية توعوية قدمها المركز تحت عنوان «لستم

1) خطط التموضع: اعلنت عنها حكومة الاحتلال في العام 2013 والتي تهدف إلى تهجير التجمعات البدوية شرق مدينة القدس والاغوار إلى مناطق محددة في سبيل ربط المستوطنات الاسرائيلية في محيط القدس مع بعضها البعض. لمزيد من المعلومات حولها راجع ص 5 من هذا التقرير.

وحدكم» . اضافة إلى مشاركة فريق عمل المركز في اكثر من 20 ورشة رفع وعي وتدريب متعلقة بقضايا حقوقية لدى السلطة الفلسطينية حول قانون الضمان الاجتماعي، وقانون الجرائم الالكترونية، والحق في التعبير عن الرأي، والحق في التجمع السلمي، والحق في تكوين الجمعيات...الخ.

المناصرة الدولية

تميز أداؤنا عام 2017 بالمشاركة في عدة اجتماعات وورشات تتعلّق بسياق المناصرة الدولية، أبرزها في بروكسل، من خلال الشبكة اليورومتوسطية لحقوق الإنسان، حيث تم توضيح خطورة التشريع الإسرائيلي «قانون القدس الكبرى» وضم مستوطنات غوش عتصيون ومعاليه أدوميم للمدينة، وأهميّة بلورة موقف أوروبي ضاغط على حكومة الاحتلال لوقف هذا التوجّه (والانتهاكات أيضاً).

إضافة إلى ما ذُكِر، فقد تم تصدير عدد من البيانات وأوراق الموقف باللغة الانجليزيّة والمتعلّقة بالانتهاكات الاحتلاليّة (خاصة موضوع اغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين في تموز 2017)، وخطورة اعلان الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس كعاصة لدولة الاحتلال.

كما شارك ممثلو المركز بالتنسيق والتعاون مع شركائنا الاوروبيين في جولات ولقاءات شملت برلمانات انجلترا وهولندا وفرنسا وألمانيا وامريكا، ركزت على حجم الانتهاكات الاسرائيلية وممارسات التهجير القسري التي تستهدف القضاء على حل الدولتين عبر شرعنة الاستيطان الاستعماري وسياسات التهويد التي تندرج في اطار بناء نظام تمييز عنصري، وتأثيرات ذلك على المدنيين الفلسطينيين المحميين بالقانون الدولي، ومطالبة الأطراف الثالثة بتحمل مسؤولياتها والتزاماتها الدولية بموجب اتفاقيات جنيف وانهاء الحصانة الممنوحة لدولة الاحتلال وضرورة فرض عقوبات عليها جراء انتهاكاتها للقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان وميثاق الأمم المتحدة.كما تم التركيز على مساعي أطراف عديدة تضييق الخناق على المجتمع المدني الفلسطيني واستهدافه محليا ودوليا بوسائل الضغط على المولين لتجفيف الموارد والتحكم في حركة تنقل الأموال.

علاوة على ذلك، فقد تمّ تنفيذ أكثر من 8 جولات في القدس بِمرافقة وفود برلمانيّة ودبلوماسية وصحافيين وممثلين عن مؤسسات دولية، ونشطاء أجانب تم خلالها استعراض الواقع الجيوسياسي والحقوقي التي تعيشه المدينة المحتلة. إضافة إلى اللقاءات الإعلامية المختلفة (المرئيّة أو الورقيّة).

الجولات

نفذ المركز 12 جولة ما بين دبلوماسية وصحافية واستطلاعية لمناطق مختلفة من الضفة الغربية (من ضمنها القدس) ، وكانت على النحو الاتي:

جولة مع القنصل البريطاني، حيث تم زيارة قرية بيت دجن والتجمعات البدوية في الجفتلك وفصايل، وذلك بهدف الاطلاع على الانتهاكات الاسرائيلية التي تتعرض لها هذه التجمعات وعلى رأسها هدم المنازل والمنشات الزراعية، والترحيل القسري، ومصادرة الاراضي والمعدات.

جولة مع وفد برلماني بريطاني تمّ اطلاعه على الوضع الجيوسياسي

في مدينة القدس، ومرافقته في البلدة القديمة للاطلاع على البؤر الاستيطانيّة المنتشرة.

جولة مع ممثلين عن القنصيلية الهولندية، حيث تم زيارة كل من قرى دوما وقصرة بهدف الاطلاع على الانتهاكات الاسرائيلية في هذه المناطق، للضغط على الحكومة الاسرائيلية لوقفها.

جولة مع رئيس الوكالة السويسرية للتنميّة الدوليّة SDC ووفد مرافق، حيث تمّ اطلاعهم على الوضع الجيوسياسي في القدس، وخطورة ضمّ مستوطنات E1 للقدس، كما تمّت مرافقتهم بجولة شملت حاجز بيت لحم العسكري، ومستوطنة جبل أبو غنيم، مِطلّة العيساويّة.

وفي وقتٍ لاحق من نفس العام، تمّت مرافقة المديرة الاقليميّة الجديدة للوكالة السويسريّة واطلاعها على الأوضاع المعيشيّة في مخيم شعفاط والتوسع الاستيطاني في مستوطنة بسجات زئيف، إضافة إلى خطورة ضمّ منطقة E١ للقدس من خلال اطلالة جبل المشارف على غور الأردن.

هذا اضافة الى تنظيم جولة اخرى للقنصلية السويسرية في منطقة الاغوار واطلاعهم على مخططات الترحيل ومعاناة التجمعات البدوية الواقعة تحت خطر التهجير القسري.

جولة مع مؤسسة كافود، احدى شركاء المركز، لمتابعة سير العمل في هذه المناطق، والاطلاع على الانتهاكات الاسرائيلية ضد سكان قرى قريوت، ودير الحطب، وخربة سرا.

جولة مع وفد ألماني كبير استضافته مؤسسة روزا لوكسمبورغ للاطلاع على محطة التنقية لمنطقة البيرة، بهدف المساعدة في استكمال انشائها، حيث ان المركز تبنى قضية محطة التنقية كقضية مصلحة عامة، بعد ان تم اخطارها بأمر هدم من قبل الادارة المدنية بحجة انها تضر بالمستوطنات القريبة، علما بأن المحطة اقيمت بتمويل ألماني.

جولة مع نشطاء دوليين في قريتي فروش بيت دجن وبيت فوريك، وذلك للإطلاع على الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال بحق هذه القرى من هدم للمنازل ومصادرة للاراضي.

علاوة على ذلك، فقد تمّ تنفيذ مجموعة من الجولات في مدينة القدس لكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، وبرنامج EAPPI.

بناء التحالفات

يؤمن مركز القدس باستراتيجيات التعاون والتنسيق والتشبيك القائمة على تضافر الجهود وتجنب الازدواجية وتعزيز المنافسة الايجابية.

وواصل المركز دوره الهام في عدد من أهم الائتلافات المحلية والدولية، مثل ترؤسه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية التي تلعب دورا هاما في دعم العمل الأهلي الفلسطيني وحماية استقلاليته، وتقود ائتلافات أهلية أوسع مثل مجلس تنسيق العمل الأهلي الفلسطيني، وائتلاف مدونة السلوك. وكذلك مجلس منظمات حقوق الانسان الفلسطينية الذي يوحد صوت منظمات حقوق الانسان، واللجنة الوطنية للدفاع عن الحريات العامة واللجنة الأهلية لمراقبة التشريعات، والائتلاف الأهلي في القدس ولجنة التنسيق الأهلية في القدس، ولجان التنسيق والحماية القطاعية والدولية والمجموعات العنقودية، مثل الحماية ولجنة الدعم القانوني، والفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة، مما يعطي زخما أكبر للعمل الجماعي المنسق والذي سيواصل المركز العمل

به لما لمسه من نتائج ايجابية على الأرض، وخاصة في التأثير على السياسات الحكومية وسياسات الممولين.

وشارك المركز في تأسيس ائتلاف الحماية الشعبية للقضاء.

الحمـــلات

ايمانا من المركز بأهمية الحشد وخلق ديناميات تأثير تقوم على تنظيم الأطراف ذوي العلاقة في كل قضية واصل دوره القيادي في عدد من الحملات، منها:

حملة مواءمة الاماكن العامة للاشخاص ذوي الاعاقة

(نابلس صديقة للاشخاص ذوي الاعاقة)

انطلقت الحملة في نهاية العام 2016، للتأكيد على ضرورة تطبيق القوانين الفلسطينية والدولية المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة على أرض الواقع، وعدم ابقائها مجرد نصوص في القوانين. اذ نص الفصل الثالث من القانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، إلى ضرورة مواءمة الاماكن العامة بهدف تحقيق بيئة مناسبة لذوي الاعاقة تضمن لهم سهولة واستقلالية الحركة والتنقل والاستعمال الآمن للأماكن العامة. وهذا ما اكدت عليه المادة (9) من اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة حول امكانية الوصول.

ونفذت الحملة خلال العام 2017 عددا من الانشطة والتي تنوعت بين انشطة للتعريف بالحملة من خلال طباعة وتوزيع منشورات تعرف بالحملة والقوانين المحلية والدولية المستندة اليها، والزيارات الميدانية لعدد من المؤسسات العامة، واجراء اللقاءات الاعلامية. تقديم بعض الاستشارات القانونية المتعلقة بالاشخاص ذوي الاعاقة. وتنفيذ عدد من ورش رفع الوعي والتدريبات لاعضاء ومتطوعين تابعين للحملة.

اما ابرز انجازات الحملة في مدينة نابلس فتضمنت، مواءمة مجموعة من الارصفة (رصيف شارع العدل، رصيف شارع البريد، رصيف عمارة العالول وابو صالحة، مدخل مكتبة بلدية نابلس)، ومواءمة عدة مدارس في مدينة نابلس (منها مدرسة جمال عبد الناصر، مدرسة ظافر المصري، رياض برهان كمال). والاشراف على تصميم مخطط لمواءمة البنك العربي-فرع الدوار، ومواءمة مرافق جامعة القدس المفتوحة، ومواءمة عدد من دور العبادة.

وتسعى الحملة إلى التوسع خارج مدينة نابلس اي إلى قرى المحافظة ومخيماتها، حيث قامت الحملة في نهاية العام 2017 بزيارة قرية بيت دجن، في زيارة تفقدية للمجلس، والمدارس لمواءمتها. اضافة إلى مقابلة بعض الاشخاص ذوي الاعاقة وذويهم لتحديد احتياجاتهم ومطالبهم.

الحملة الوطنية لاسترداد الجثامين المحتجزة والكشف عن المفقودين

شهد العام 2017 مجموعة من التغييرات على ملف الضحايا الفلسطينيين المحتجزة جثامينهم. فبعد عودة الاحتلال لاحتجاز جثامين الشهداء في العام 2015 بقي حتى نهاية كانون الأول 2017 15 جثمانا محتجزا، قام الاحتلال ب دفن 4 شهداء منهم في مقابر تابعة للجيش. واصدر الكابينت الاسرائيلي قرارا بعدم تسليم جثامين 5 من الضحايا وهم من قطاع غزة وقضوا في قصف اسرائيلي لأحد الأنفاق.

حيث تعالت خلال العام الفائت وتيره قرارات الاحتلال المتطرفة تجـاه هذا الملف من خلال قرارات الكابينت التي تحدثت عن عـدم تسليم جثامين الشـهداء لعائلاتهم واستخدامها كملف تفاوض مع حركة حمـاس لمعرفـة مصير الجنود المحتجزين في غـزة. وهـذا ما ذكـر علانية في ردود النيابـة الاسرائيلية للمحكمة العليـا الاسرائيلية في الجلسات المختلفـة التي عقـدت بخصوص القضـايا التي يترافع بهـا المركز أمام المحكمـة على مـدار العـام. كمـا وكان هنالك تباعـد ومماطلة في عقـد الجلسات والمرافعات أمـام المحكمـة الاسرائيلية العليـا، مما ساهـم في تأجيـل تسليم الجثامين ومواصلة احتجـاز عـدد منهـا لما يزيد عن العـام ونصف.

اما فيما يتعلق بملف الجثامين المحتجزة في مقابر الارقام قبل العام 2015، فقد شهد عام 2017 البدء باجراءات فحص الحمض النووي DNA للرفات والعائلات. حيث تم فحص الحمض النووي لعائلتين فقط من اصل 116 عائلة، والتي قام المركز بتقديم التماس باسميهما، وهما عائلة هنادي جرادات من جنين وعائلة انور السكر من قطاع غزة. والى الان لم يتلق المركز أي ردود من قبل النيابة بخصوص نتائج الفحوصات، ولا من المحكمة العليا الاسرائيلية بخصوص عقد جلسة اخرى فيما يتعلق بالشهداء المحتجزين في مقابر الارقام. اضافة إلى تلقي المركز هذا العام كما في كل عام بلاغات جديدة من قبل العائلات عن مفقودين منذ عقود من الزمن.

على صعيد الفعاليات الشعبية والجماهيرية، فقد نظمت الحملة العديد من الوقفات في كافة المدن للمطالبة باسترداد الجثامين المحتجزة في المقابر، وضد قرارات الكابينت الاسرائيلي، وضد قرارات هدم المنازل بصورة عقابية. وكان احياء اليوم الوطني لاسترداد جثامين الشهداء في 27 اب من هذا العام مميزا بعقد 8 وقفات متزامنة في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

الاخطاء الطبية

تزايد الوعي المجتمعي بالأخطاء الطبية التي غدت موضوع اهتمام جهات عديدة تنسق جهودها وتركز على معالجـة الفراغ التشريعي في هذا الجانب، مما جعل الامر متروكا للأحكام العامة الادارية والقضائية التي تتعلق بالمسؤولية المهنية والاهمال والخطأ، وهي احكام غير كافية وغير مناسبة لمعالجة موضوع معقد كالأخطاء الطبية. ونتيجة لذلك تقع الاخطاء الطبية ولا نعلم في كثير من الحالات انها وقعت. وهذا يفسر عدم وجود قاعدة بيانات وطنية توضح عدد حالات الاخطاء الطبية، وعادة تتم التغطية عليها وهنا الجريمة الجنائية التي هي افدح من الخطأ الطبي ذاته.

وتضاف إلى اسباب حدوث الاخطاء الطبية ضعف الامكانيات في المؤسسات الصحية والضغط الشديد عليها ونقص عدد الاطباء، خاصة في المرافق الطبية الحكومية، بحيث يضطر الطبيب للعمل ساعات طويلة والكشف على عشرات المرضى، مما يزيد نسبة حدوث الخطأ الطبي، وتعزى هذه الاسباب تحديدا إلى خلل في توزيع الموازنة العامة واهمال القطاع الصحي لحساب قطاعات اخرى مثل الامن.

وسيواصل المركز متابعة عدد من القضايا التي رفعها للقضاء ويواصل تعاونه مع كافة الأطراف العاملة في هذا المجال.

الحملة ضد قانون الجرائم الالكترونية

صادق الرئيس محمود عباس على القرار بقانون رقم 16 لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية، وكان موقف المركز متماشيا مع موقف الشارع الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الانسان، حيث رأى بأن القانون المذكور لا يشكل أساساً صالحاً لتشريع يعالج الجرائم الالكترونية التي تمس أمن وسلامة المجتمع ومصلحة افراده ومؤسساته، وأن الغاية من القانون وسرعة انفاذه تهدف إلى شرعنة المس بحرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي والحق في الوصول إلى المعلومات واستباحة الخصوصيات الشخصية، وهو ما يتعارض بشكل جوهري مع جملة التشريعات السارية، وفي مقدمتها القانون الاساسي الفلسطيني المعدل، ومع التزامات دولة فلسطين بموجب الاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها بدون تحفظ، وهو ما يعرض منظومة الحقوق والحريات والسلم الأهلي للخطر.

حيث كان المركز فاعلا في لجنة تعديل القرار بقانون، والتي تشكلت من عدة اطر من المجتمع المدني ونقابة الصحفيين والهيئة لمستقلة لحقوق الانسان وغيرهم، والتي انسحب ممثلو المجتمع المدني منها احتجاجاً على اعتقال سبعة صحفيين بالاستناد لبنود القرار بقانون بشأن الجرائم الالكترونية في تاريخ 14 ايلول 2017.

اضافة إلى المشاركة الحاشدة من قبل طاقم المركز في الوقفات الاحتجاجية والفعاليات الجماهيرية التي نظمت احتجاجا على القرار بدعوة من لجنة التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات العامة او من قبل نقابة الصحفيين، اضافة للمشاركة في تسليم مذكرة من قبل الناشطين الشباب لمكتب المفوض السامي لحقوق الانسان احتجاجا على بنود القرار بقانون وحضور الاجتماعات التي كانت تناقش بنود القرار، ان كانت من قبل مجلس المنظمات وشبكة المنظمات الاهلية او نقابة الصحفيين .

والمشاركة ايضا في التوعية والنشر والحملة الالكترونية على وسائل التواصل الاجتماعي رفضا للقرار التي انطلقت في نهاية شهر اكتوبر.

JLAC

البيئــة الداخليــة

يولي المركز اهتماما كبيرا بالبيئة الداخلية، سواء تكامل عمل الهيئات، أو الاستمرار في تطوير ظروف وأنظمة العمل وخبرات الطاقم، وتحسين البيئة اللوجستية للعمل في مكاتبه ومقراته واشراك الطاقم في دورات محلية وخارجية، حيث شارك 18 موظفا في دورات تأهيلية في مجالات متنوعة منها اللغتين العبرية والانجليزية والنهج القائم على الحقوق والادارة بالنتائج والأمن الرقمي والقانون الدولي الانساني وتطبيقاته، كما حسن من وسائل الاتصال وتحديث الأنظمة، وتدريب المدربين واستخدام الاعلام الالكتروني والحديث.

التقييم والخطة الاستراتيجية:

ضمن منهجية عمل المركز القائمة على مراجعة التدخلات التي ينفذها في مناطق عمله، ومدى ملائمتها لاحتياجات المستفيدين، وتحديد الفرص المتاحة والتهديدات، ومراجعة بيئة العمل الداخلية للمركز وتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف، تعاقد المركز خلال العام 2017 مع شركة جنرال للاستشارات والتدريب لتنفيذ تقييم خارجي لبرامجه والبيئة الداخلية للمركز، والعمل على ضع الخِطة الاستراتيجيّة للمركز.

وشمل التقييم مناطق عمل المركز، حيث تم مراجعة ادبيات المركز، وتم عقد عدد كبير من اللقاءات مع المنتفعين واصحاب المصلحة. وخرج التقييم بالعديد من التوصيات، التي تبنى المركز جزء منها، وادرجها في الخطة الاستراتيجية الخمسية (2018-2022) التي طورها بالشراكة مع الشركة الاستشارية. ومن ضمن عملية التخطيط الاستراتيجي، عقد المركز ورشة عمل على مدار يومين في مدينة نابلس، شارك بها طاقم عمل المركز واعضاء من الهيئة العامة ومجلس الادارة، وخرجت الورشة بصياغة جديدة لنصوص الرؤية والرسالة، وتحديد الاهداف الاستراتيجية لعمل المركز على مدار السنوات الخمس القادمة، والتي تلحظ نقاط قوة وضعف المركز وتفتح الآفاق لتدخلات جديدة تعكسها الخطة الاستراتيجية لسنوات 2018 – 2022.

مراجعة وتعديل النظام الاداري والمصادقة عليه:

في اطار عمل المركز الدائم على مواكبة عملية المأسسة الداخلية، يتم اجراء مراجعة دورية للانظمة والادلة الداخلية. وفي هذا العام تمت مراجعة النظام الاداري (نظام العاملين)، وتمت مناقشة التعديلات عليه مع مجلس الادارة، وعرضه على وزارة العمل التي صادقت عليه بدورها. كما وحصل المركز على مصادقة وزارتي المالية والعمل على نظام التوفير الخاص بالمركز، وتم اعتماده بشكل رسمي.

مجلس الادارة

يضم مجلس ادارة المركز سبعة اعضاء من ابرز المدافعين عن حقوق الانسان، وهم: السيد امين عنابي- رئيس مجلس الادارة، السيد نصفت الخفش- نائب رئيس مجلس الادارة، السيد سالم خلة- امين السر، السيد احمد سمارة- امين الصندوق، السيدة حنين ابو فارس- عضو، السيدة ميساء سالم- عضو، د. نائل طه- عضو.

الشهداء الأبطال

مصادر التمويل

ممولو البرامج الرئيسية

الممثلية الايرلندية

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس والممثلية الايرلندية في العام2007، بحيث تمول جزء من برامجه الرئيسية، بلغت قيمة المنحة للعام 2017 (77,918) دولار.

خبز من اجل العالم

احد المانحين الذين تعاون معهم المركز منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" في العام 1997. ويمول جزء من برامج المركز الرئيسية منذ ذلك الحين. وقد خُصِّصت المنحة المقدمة من هذه المؤسسة للدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطينيين، تبعا للقوانين الفلسطينية والمعايير الدولية، وبلغت قيمة المنحة (430,000) يورو لمدة 3 اعوام (2016 – 2018).

مؤسسة كافود

تمتد الشراكة بين مؤسسة كافود ومركز القدس منذ انفصاله عن مؤسسة "الكويكرز" حيث تمول مؤسسة كافود برنامجاً يهدف إلى تقوية مؤسسات المجتمع المحلي الساعية إلى تعزيز مبادئ حقوق الإنسان والإصلاح الديمقراطي، وتقديم الدفاع القانوني للفلسطينيين المستضعفين وضحايا الانتهاكات والظلم. وقد بلغت قيمة المنحة للعام 2017 (30,000) جنيه استرليني.

برنامج الامم المتحدة الانمائى UNDP

ابتدأت الشراكة بين مركز القدس وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في العام 2011 ، بحيث يدعم البرنامج الانمائي البرامج الرئيسية للمركز، وخاصة الانشطة المتعلقة باعتداءات المستوطنين على الفلسطينيين في المناطق المصنفة "ج" من الضفة الغربية وبعض التدخلات تحت الولاية الفلسطينية. اما قيمة المنحة للعام 2017فقد بلغت (73,560) دولار امريكي.

سكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولى الانسانى

ابتدات الشراكة بين المركز وسكرتاريا حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني في العام 2011، حيث تمول السكرتاريا جزء من البرامج الرئيسية للمركز، وقد بلغت قيمة المنحة للعام 2017 (201,700) دولار امريكي.

ممولو المشاريع

مركز اللاجئ النرويجى

ابتدأت العلاقة بين مركز اللاجئ النرويجي ومركز القدس في العام 2009 واستمرت إلى يومنا هذا. حيث يمول مركز اللاجئْ النرويجي في كل عام مشروعين الاول في الضفة الغربية والثاني في القدس الشرقية؛ الأول تحت عنوان "المساعدة القانونية من اجل حماية الفلسطينيين من ضحايا التهجير القسري"، والثاني تحت عنوان "مواجهة سياسة هدم المنازل في القدس الشرقية"، وبلغت قيمة المنحتين والتمويل الإضافي نهاية العام 2017، (531,371) دولار أمريكي.

الاتحاد الاوروبى

يواصل المركز منذ منتصف عام 2016 تنفيذ مشروع لمدة ثلاث سنوات بتمويل من الاتحاد الاوروبي. ويهدف المشروع إلى المساهمة في تعزيز صمود التجمعات الفلسطينية المهمشة في القدس الشرقية والمناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية والذين يتعرضون لانتهاكات حقوق الإنسان. وبلغت قيمة المنحة للثلاث سنوات (561,100) يورو.

التعاون الاسبانى

يدعم التعاون الاسباني مشروعا يمتد على مدار سنة ونصف (2016 – 2018) ويهدف إلى حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمقدسيين، وبلغت قيمة المنحة للفترة المذكورة انفا (94,732) يورو.

التقرير المالى

01.01.2016-31.12.2016	
الايرادات	دولار ($)
ايرادات متحققة من المنح المقيدة مؤقتا	1,245,388.00
ايرادات مؤجلة	11,861.00
ايرادات مؤجلة متحققة	20,946.00
ايرادات من المنح غير المقيدة	58,706.04
ايرادات أخرى	151,570.00
مجموع الايرادات (دولار)	1,488,471
مصاريف الطاقم (رواتب، توفير، نهاية الخدمة ..)	دولار ($)
رواتب العاملين في الأدارة	128,421.71
رواتب العاملين في البرامج	634,299.86
صندوق التوفير	50,821.37
تعويض نهاية الخدمة	57,351.49
مصاريف التامين (صحي، اصابات العمل..)	24,803.68
اخرى(اشتراكات النقابة، التأمين المهني)	8,793.05
مجموع فرعي (دولار)	904,491
المصاريف التشغيلية و الادارية	دولار ($)
مصاريف الايجار	29,956.98
مصاريف المنافع (كهرباء، مياه، تنظيف...)	21,339.26
مصاريف ادارية وعمومية	12,080.99
مصاريف الصيانة	20,553.18
مصاريف مهنية (تدقيق، ترجمة، اشتشارت..)	13,753.83
مصاريف الاتصالات و الانترنت	11,665.01
مصاريف المواصلات و السفر	777.55
عمولات بنكية	3,981.90
مجموع فرعي (دولار)	114,109
المصاريف الرأسمالية	دولار ($)
الأثاث المكتبي	3,155.62
الاجهزة و المعدات المكتبية	8,704.69

مقر المركز	22,917.77
مجموع فرعي (دولار)	34,778
المساعدة القانونية	دولار ($)
اعلانات توعية للجمهور	2,754.63
رسوم محاكم، خرائط، مخططات، تقارير خبراء	51,877.66
لقاءات توعية للجمهور	5,430.63
مطبوعات توعوية للجمهور (نشرات ارشادية)	0
استشارات قانونية	64,699.11
مجموع فرعي (دولار)	124,762
المناصرة	دولار ($)
مصاريف المتطوعين	4,105.09
مصاريف المناصرة المحلية والدولية	18,232.49
مصاريف التشبيك والتطوع المحلية والدولية	8,351.26
مطبوعات ومنشورات المركز	5,600.72
الحملة الوطنية لستعادة جثامين الشهداء	1,217.13
مواصلات انشطة المناصرة	16,610.25
حملات اعلامية توعوية	18,385.86
مجموع فرعي (دولار)	72,503
مصاريف بناء القدرات و التطوير	دولار ($)
مصاريف تدريب الطاقم	3,904.03
مصاريف التطوير المؤسسي	30,689.60
مجموع فرعي (دولار)	34,594
أخـــــــــــــرى	دولار ($)
مصاريف الاستهلاك	26,392.79
مخصصات	34,256.00
مجموع فرعي (دولار)	60,649
مجموع المصاريف (دولار)	**1,345,885**
التغير في صافي الموجودات	**142,586**

ملاحق التقرير

أثـر برامج عمل المركـز على أصحاب الحقوق

تؤكد ردود فعل المستفيدين من خدمات المركز، ان الخدمات التي يقدمها قد تركت اثرا ايجابيا كبيرا على حياتهم على المستويين المتوسط وبعيد الامد، حيث ان المستفيدين اشاروا إلى انهم يشعرون بالطمأنينة والاستقرار، ويستطيعون التركيز على مناحي حياتهم اليومية بدون قلق كبير نتيجة تدخل ووجود المركز والعاملين فيه لمساعدتهم في تخطي العقبات والصعوبات والمخاطر التي يختلقها الاحتلال للنيل من حقوقهم وممتلكاتهم، حيث برز هذا الاستنتاج من خلال 5 مؤشرات مهمّة على المستوى الشخصي، المجتمعي والمؤسساتي:

1. لدى المنتفعين (اصحاب الحق) من خدمات المركز والتجمعات المستهدفة ثقة كبيرة بالمركز وعمله. فخلال العام 2017 مثلا قام فرع المركز في القدس بتقديم 4,372 (التأكد من مطابقة الأرقام) خدمة قانونيّة متنوّعة (تشمل استشارات، تعبئة نماذج، تجهيز شهادات مشفوعة بالقسم، تبنّي قضايا، التماسات، الخ.... ونعزو الازدياد الملحوظ في عدد الخدمات التي يقدّمها المركز كل عام الى تنامي ثقة المواطن المقدسي من جهة وتصاعد الانتهاكات الاسرائيلية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، فإن نسبة عالية من المُستفيدين الذين يأخذون الخدمة يعودون (في اعوام لاحقة) لأخذ الخدمات المقدمة مرّة أخرى في حال احتياجهم إلى ذلك.

2. المركز عنوان ووجهة للمواطنين الفلسطينيين خصوصا في مناطق عمله المتمركزة في شمال ووسط الضفة الغربية ومن ضمنها القدس المحتلة. حيث وجدنا رقم وعنوان مركز القدس كوجهة لتقديم المساعدات القانونية على لوحة الاعلانات داخل مبنى بلدية قرية قصره ومجلس قروي الجفتلك كذلك، الى جانب أرقام هواتف خدمات الطوارئ مثل الاسعاف والاطفائية. كما وان عددا من موظفيه معروفون بالاسم في هذه التجمعات.

3. تبنى المركز خلال الأعوام الخمسة الماضية (2013 – 2017) أكثر من 50% من أوامر الهدم الصادرة في المناطق المصنفة «ج» والقدس المحتلة والواقعة في مناطق عمله (وهي: رام الله، سلفيت، نابلس، طولكرم، جنين، طوباس، اريحا، القدس).

4. تبنى المركز خلال الاعوام الخمسة الماضية 1,487 قضية جديدة من قضايا الحق في السكن والمعيشة، بالاضافة إلى متابعة 1,838 قضية من سنوات سابقة اي ما مجموعه 3,325 قضية. وهذا يعني ان المركز عمل على توفير الحماية لما يقارب 17,290 من الفلسطينيين في بيوتهم واراضيهم. علما بان هذه الارقام تقريبية حيث ان بعض القضايا لا تمثل منشأة او عائلة واحدة بل قد تمثل منشأة مكونة من اكثر من وحدة سكن اي اكثر من عائلة في ذات المنشأة.

5. تبنى المركز 814 قضية جديـــدة في مجالات اخرى غير الحق في السكن والمعيشة خلال الاعوام الخمسة الماضية (2013 – 2017).

اوامر الهدم الصادرة في مقابل عدد قضايا
الحق في السكن والمعيشة التي تبناها المركز خلال الاعوام

2017 - 2013

2691
أوامر الهدم الصادرة

1487
عدد القضايا
التي تبناها المركز

اوامر الهدم الصادرة في مقابل عدد قضايا الحق في السكن والمعيشة
التي تبناها المركز خلال الاعوام 2013 - 2017

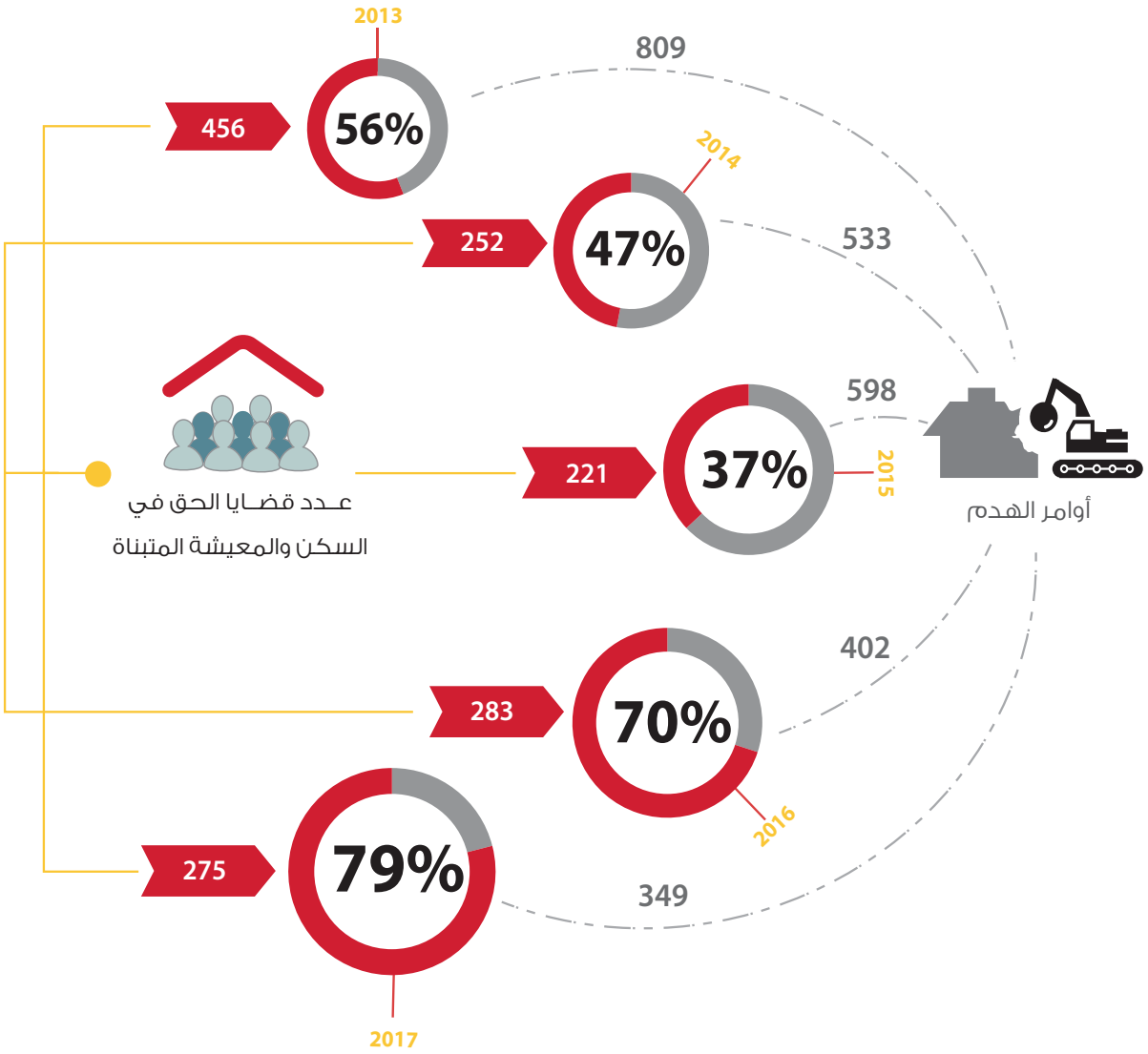

6. كجزء من النجاعة وبخصوص الكفاءة بشكل مباشر يوضح الرسم البياني المرفق موازنة المركز السنوية في مقابل عدد القضايا التي يتبناها المركز كل عام، حيث يبين الرسم البياني الارتفاع الكبير في عدد القضايا التي يتبناها المركز في مقابل الزيادة البسيطة في الموازنة السنوية. ويدل ذلك على:

اولا: ان النمو في موازنة المركز مدروس ومخطط له، حيث اشار المدير المالي والاداري للمركز ان مجلس الادارة قد حدد بأن النمو السنوي للمركز لا يجب ان يتعدى ال10% في كل عام، الا في حالات استثنائية جدا.

ثانيا: يتم استغلال الموارد المتوفرة بكفاءة وبالشكل الامثل لتنفيذ تدخلات وبرامج عمل المركز.

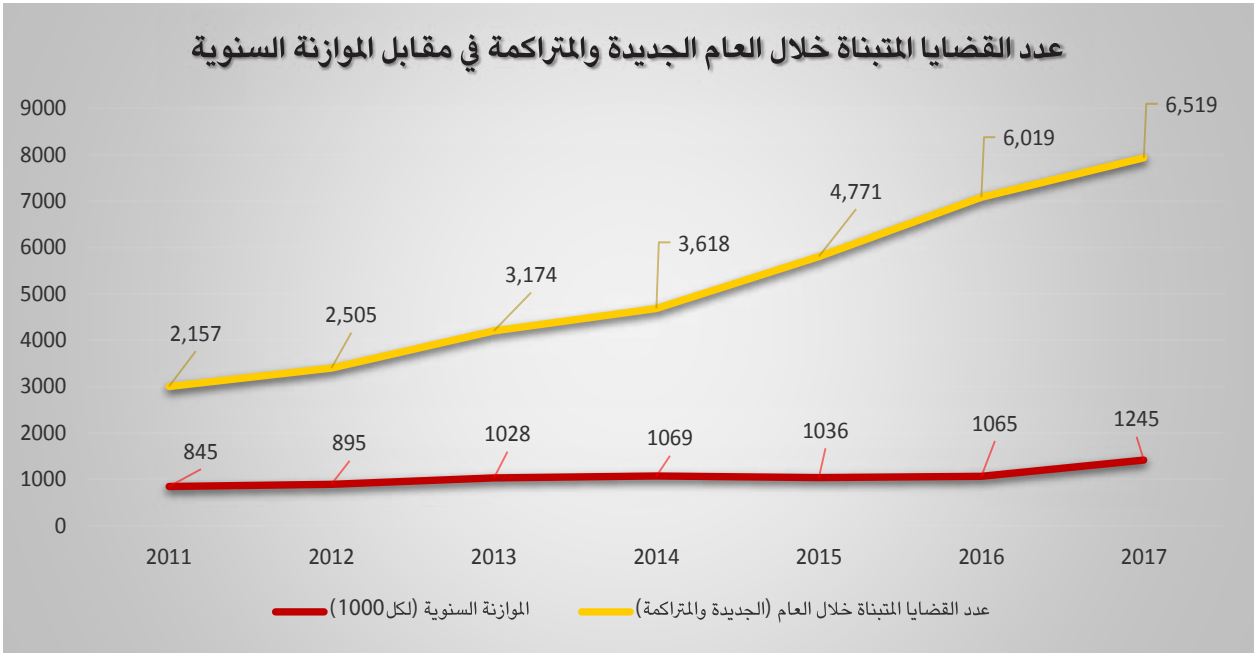

مؤشرات الفاعلية «efficiency»: حساب تكلفة الملفات التي فتحت في العام 2017 مقارنة مع تكاليف "متحفظة" لدى القطاع الخاص				
	نوع القضية	عدد الملفات	تكلفة الملف في القطاع الخاص/بالدولار الامريكي	المجموع/بالدولار الامريكي
المحاكم الإسرائيلية	المصلحة العامة	5	10,000	50,000
	الاراضي	1	5,000	5,000
	اعتداءات المستوطنين	1	2,000	2,000
	هدم منازل	184	1,500 ملاحظة: في القدس: 2,000 دولار (و2000-1000 ش ج) لكل تاجيل جلسة	276,000
	منشات زراعية	55	1,500	82,500
	الترحيل القسري	12	3,000	36,000
	مصادرة معدات	24	1,000	24,000
	الحقوق الاجتماعية	46	لم شمل: 3000 دولار– 5000 دولار تسجيل أطفال: 500 دولار سحب هويّات: 3000 دولار **(المعدل 4,000 دولار)**	184,000
	خدمات قانونية اجتماعية	643	ملف لم شمل:500 -1000 ش ج **(المعدّل 250 دولار)**	160,750
	الحقوق الاقتصادية	34	طلب تأمين وطني: 1000-500 ش ج (متابعة ملف جباية، مخصصات بأشكالها،، ما عدا إصابات،، الخ...) متابعة الملف والتخفيض 500 ش ج **(المعدل 300 دولار)**	10,200
	خدمات قانونية اقتصادية	3252	حلفانات يمين وتعبئة نماذج: 250—500 ش ج **(المعدل 100 دولار)**	325,200
	السفر	16	500	8,000
	زيارات سجون	2	300	600
	التصاريح	19	300	5,700
	قضايا حملة استعادة الجثامين	13	3,000	39,000
	قضايا متنوعة	1	7,00	700
	المجموع	**4308**	**-**	**1,209,650**

المحاكم الفلسطينية	المصلحة العامة	4	10,000	40,000
	الاعتقال السياسي	10	1,000	10,000
	حريات عامة	5	3,100	15,500
	قضايا متنوعة	3	700	2,100
	المجموع	**22**	**-**	**67,600**

التماسات امام المحاكم الاسرائيلية	27	3,000 (معدّل تكلفة الالتماس في العليا ما بين 2000-4000 دولار)	**81,000**
المجموع	27	-	
المجموع النهائي			**1,358,250**

وراء كل قضية حكاية وأحلام

"لم اكن اعلم ان اسرائيل تعتبر مجرد وجود عائلتي يهدد أمنها"

عاش المواطن (م. ق) مع اسرته في قرية صغيرة من قرى محافظة طولكرم، تسكنها حوالي 300 اسرة (1500 نسمة). صودر جزء من اراضيها لبناء جدار ا الضم والتوسع. ولم تسمح الادارة المدنية التابعة للاحتلال بتوسعة المخطط الهيكلي للقرية منذ العام 2009. مما حرم السكان من التوسع العمراني ومواكبة النمو الطبيعي لسكان القرية.

تتكون اسرة المواطن (م.ق) من الزوجين، وابنتيهما اللتين تبلغان من العمر ثماني وعشر سنوات. يعمل الاب كموظف، وتعمل الام كمدرسة. كباقي الاسر في العالم، تحلم العائلة باقتناء بيت يصلح للسكن اللائق ويحفظ كرامة الانسان. تملك العائلة قطعة ارض لتحقيق هذا الحلم. بدأ المواطن ببناء منزل في الارض المذكورة في العام 2010. وبعد ان استكمل البناء الخارجي اي بعد عام، وجد اخطار هدم معلق على باب المنزل. للحظ العاثر تقع هذه الارض في المناطق المصنفة «ج» من الضفة الغربية. او ربما هذا ليس بالحظ العاثر بل نتيجة متوقعة كون 60% من اراضي الضفة الغربية مصنفة على انها «ج»، اي تقع تحت السيطرة الاسرائيلية الكاملة بما في ذلك الامن، والتخطيط العمراني، والبناء. والتي تمنع الادارة المدنية البناء في 70% من هذه المناطق، وتفرض قيودا تعجيزية على استصدار التراخيص للبناء في ال30% المتبقية.

لم تكن اسرة (م. ق) هي الوحيدة التي تلقت اخطار هدم، بل تلقت 3 اسر اخرى مجاورة لها ذات الاخطار. وعلى اثره توجهت الاسر الى مكتب محافظة طولكرم، الذي حولهم الى مركز القدس للمساعدة القانونية لكونه معروفا بتوفير الحماية القانونية للسكان المعرضين للانكشاف في المنطقة المصنفة «ج».

من بين الاربعة مواطنين الذي تلقوا اخطارات الهدم، توجه ثلاثة منهم للمركز، فيما رفض الرابع لأسباب لا نعلمها. التقى المواطنون مع محامية المركز، التي شرحت لهم السبل القانونية المتاحة للتدخل وطلبت منهم تحضير الاوراق اللازمة للبدء بمتابعة الملفات وتقديم طلبات الترخيص. ويقول المواطن (م.ق) «انه وخلال الايام والاشهر اللاحقة عاودت محامية المركز الاتصال بنا اكثر من 10 مرات»، اما المواطن الرابع الذي لم يوكل المركز بمتابعة قضيته، فقد هدم بيته في العام 2015. يخبرنا المواطن (م.ق) «ان ذلك اليوم كان الاصعب علينا منذ تلقينا اخطارات الهدم، حيث كنا ننتظر ان تنتهي الجرافات الاحتلالية من هدم منزل (ك)، وتأتي لهدم بيوتنا. ولكن هذا لم يحدث كون قضيتنا متابعة منذ البداية من قبل المركز وانا شخصيا اعتبرت ذلك انجازا كبيرا ومهما يحسب لصالحنا ولصالح المركز». ويردف قائلا «ان تقديم المركز للخدمات القانونية بالمجان هو امر غاية في الاهمية، ويعطينا الفرصة لحماية منازلنا، فأي شخص في مثل حالتي، دخله الشهري محدود، ومثقل

بالديون جراء بناء البيت، لا يتوافر لديه المال الكافي ليوكل محام خاص، ويدفع مبالغ خيالية لمتابعة قضيته».

وخلال المراحل الاولى من المتابعة ترك المواطن (م.ق) قريته، ونقل مكان سكنه الى رام الله، وبسؤالنا له حول الاسباب التي دفعت به للانتقال من قريته، ونقل مكان عمله هو وزوجته، وتغيير مدرسة طفلتيه، وكافة التكاليف المادية الاضافية التي سيتكبدها جراء الانتقال للعيش في رام الله. يقول «لم تترك سلطات الاحتلال لي خيارا سوى الانتقال، انعدم الامل في داخلي، كنا نحلم بأن يكون لدينا بيت خاص بنا، ومع كل حجر يضاف لبناء المنزل، كنا نحس بان الامل بالحصول على البيت المنشود اصبح اقرب، وصارت ابنتاي تختاران اي غرفة تريد كل واحدة منهن، الا ان هذا الحلم تبدد مع استلام اخطار الهدم. ووصل بي الامر من الناحية النفسية الى عدم مقدرتي زيارة بيتي مدة عام ونصف، بالرغم من زيارتي لبيت اهلي في طولكرم كل اسبوع تقريبا. كنت احس بالالم والغصة عند رؤية البيت، وكنت احس بانني رميت 80 الف دولار وهي تكلفة البناء في سلة المهملات».

أصبح الامل يكبر في داخلي من جديد بأني سأسكن بيتي في يوم من الايام مع كل جلسة مع محامية مركز القدس التي كانت تتابع معي عن كثب سير القضية ومراحل التقاضي، وبدأت حالتي النفسية انا وعائلتي بالتحسن. وحين اخبرتني المحامية ان قضيتي وصلت الى المحكمة الاسرائيلية العليا، احسست بثقة أكبر، وايقنت بان قضيتي متابعة بالشكل المطلوب من قبل المركز. وفي نهاية حديثه، قال لنا المواطن (م.ق)، «افكر الان بان اعود الى قريتي، وانهي بناء منزلي من الداخل واسكنه، وفي حال وصلني اخطار هدم جديد، سأتوجه لمركز القدس مرة اخرى، واقول لهم احموني»

قصص نجاح

شهد عام 2017 مجموعة من قصص النجاح التي حققها طاقم العمل، ومن الممكن التطرّق إلى أبرزها على النحو التالي:

النجاح في إلغاء امر هدم مدرسة عرب الرشايدة في تجمع النويعمة البدوي:

نجح المركز في إلغاء امر الهدم والمتعلق بهدم مدرسة عرب الرشايدة في منطقة النويعمة غرب مدينة اريحا. حيث أصدرت الإدارة المدنية امر هدم ضد مدرسة النويعمة في حزيران 2016، بحجة عدم وجود رخصة بناء للمدرسة. وبعد استنفاذ الاجراءات القانونية أمام الادارة المدنية للاحتلال، والتي بدورها اصرت على تنفيذ امر الهدم، تقدم المركز بالتماس للمحكمة العليا الاسرائيلية، حيث تم استصدار امر احترازي فوري يمنع الادارة المدنية من تنفيذ امر الهدم، إلى ان تم الحصول مؤخرا على قرار من المحكمة بالغاء امر الهدم المتعلق بهدم المدرسة المذكورة. وتخدم المدرسة حوالي 85 عائلة من تجمع النويعمة والتجمعات البدوية المجاورة.

وقد بُنيَ الالتماس على الالتزامات المترتبة على القـوة القائمة بالاحتلال تبعا للقانوني الانساني الدولي في توفير الخدمات للسكان المحميين وتسهيل الوصول اليها مثل التعليم والصحـة والمياه وغيره. وكذلك على حق الاطفـال في منطقة عرب الرشايدة في الحصول على التعليم تبعا للمادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل «تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقا للإعمال الكامل لهذا الحق تدريجيا وعلى أساس تكافؤ الفرص».

اضافة إلى حق عرب الرشايدة في البقاء في أرضهم وحماية ممتلكاتهم من مخططات الترحيل التي تستهدف وجودهم في المنطقة.

ومن الجدير ذكره أنّ عدد سكان عرب الرشايدة في منطقة النويعمة في محافظة أريحا يقارب 320 نسمة. يُشار إلى أن عرب الرشايدة – كباقي الكثير من التجمعات البدوية الفلسطينية المُنتشرة على سفوح وتلال الأغوار الفلسطينية، تعتبر هدفاً لاعتداءات الاحتلال الإسرائيلي الذي يهدف إلى تهجير السكان الفلسطينيين وإخلاء منطقة الأغوار الفلسطينية من سكانها الأصليين لِخدمة المصالح الاستيطانية التوسعية، وضمّ هذه المناطق إلى دولة الاحتلال على حساب الأرض والإنسان الفلسطيني. كما يُذكَر أنّ عرب الرشايدة قد شهدوا مُنذَ الاحتلال الإسرائيلي عام 1967م نكبتين: الأولى عند تهجيرهم من أراضيهم الأصلية من منطقة عين جدي جنوبي البحر الميت عام 1948م، مما أدّى إلى تشتت سكان التجمع في عدة مناطق بالضفة الغربية، فمنهم من استقر في منطقة بيت لحم ومنهم من أقام في عند سفوح الأغوار الوسطى الفلسطينية، وقسم آخر استقر في منطقة رمون شرق محافظة رام الله.

وفي عام 1997م، استقر قسم كبير من عرب الرشايدة في منطقة النويعمة، ولكن رغم ذلك يواصل الاحتلال الإسرائيلي مُطاردة سكان التجمع والتعرض لهم ولِرُعاة الماشية بهدف التضييق عليهم أينما تَوّجهوا، فما صدر من أوامر هدم بحق المدرسة والعديد من المنشآت التي تعود لسكان التجمع إلا حلقة من مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية بحق عرب الرشايدة بشكل خاص، والتجمعات البدوية في الأغوار بشكل عام.

الالتماس ضد قانون التسوية:

قدم المركز بالشراكة مع مؤسسة عدالة التماسا للمحكمة الاسرائيلية العليا نيابة عن 17 مجلسا محليا (15 مجلسا قرويا+ بلديتين) لالغاء «قانون التسوية» الذي تقدمت به الاحزاب اليمينية في الكنيسيت الاسرائيلي لإقراره وليكون ساري المفعول في مواجهة المواطنين الفلسطينيين، وتمكين الادارة المدنية من سلب الاراضي الفلسطينية الخاصة بطريقة قانونية من وجهة النظر الاسرائيلية، دون إتاحة المجال للفلسطينيين بالدفاع عن اراضيهم بالسبل القانونية المتوفرة، مع ترك امكانية واحدة ووحيدة لهم الا وهي الحق بالمطالبة بالتعويض عن اراضيهم المسلوبة والتي ستستخدم لصالح التوسع الاستيطاني ولغرض إقامة المزيد من المستوطنات عليها. وينتهك هذا القانون المادة (46) من لائحة لاهاي الرابعة لسنة 1907. واكدت على هذا الحظر المادة (33) والمادة (146) من معاهدة جنيف الرابعة ويعتبر القانون مخالفة جسيمة لبنودها، حيث تحظر المعاهدة الاستيلاء على الاملاك الخاصة للسكان المحميين بشكل غير مشروع «المخالفات الجسيمة التي تشير إليها المادة السابقة هي التي تتضمن أحد الأفعال التالية إذا اقترفت ضد أشخاص محميين أو ممتلكات محمية بالاتفاقية:»تدمير واغتصاب المتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية».

استرجاع هوية مواطنة ن ب

نجح المركز باستعادة هوية للمواطنة المقدسية ن. ب 57 عاما، حيث سحبت سلطات الاحتلال بطاقة الهوية منها نهائياً بعد سفرها الى بريطانيا في عام 2002 وحصولها على الجنسية البريطانية، وبعد عودتها الى القدس عام 2015 عملت على تقديم طلب لم الشمل «استرجاع هوية» الي داخلية الاحتلال في شهر آذار 2015 وبعد سبعة اشهر رفضت وزارة الداخلية الطلب، وتم اعطائها تاشيرة لغاية ثلاثة اشهر، وفي تاريخ 25/5/2016 توجهت السيدة ن ب الى مركز القدس من اجل متابعة ملفها، وتبنى المركز القضية حيث تابع ملفها محامي المركز الأستاذ غسان ابو خضير الذي قام بارسال مجموعة من الطلبات والمراسلات الخاصة الى وزارة الداخلية، حيث استند إلى مجموعة من الحقائق، وعرض أنظمة وقرارات محاكم سابقة حتى نجح المركز مؤخرا بالزام الداخلية اصدار قرار إعادة الهوية للمواطنة المقدسية.

النجاح في استصدار منع تحرير مخالفات ركن السيارات في سلوان والثوري

تمكن مركز القدس من استصدار قرار من بلدية القدس بوقف تطبيق قانون المواقف على مناطق سلوان والثوري والذي بناء عليه أصدرت البلدية مخالفات بالجملة لأهالي تلك المنطقة الذين يقومون بإيقاف سياراتهم على الأرصفة المجاورة لمنازلهم، علماً أنه لا يوجد بالأساس أماكن وقوف مُنظمة لسكان تلك الاحياء.

وبناءً على توجه عشرات من سكّان سلوان والثوري للمركز من خلال مركز معلومات وادي حلوة، لتقديم طعن بشأن هذه المخالفات ومحاولة الغائها أو ايجاد حل يضمن للأهالي إيقاف السيّارات وركنها، قام مركز القدس بواسطة المحامي محمد محمود العباسي بإرسال كتابٍ للبلدية وجميع الجهات المختصة بهذا الشأن في دوائر البلدية والتي شملت رئيس البلدية، ومراقبة البلدية، ورئيسة قسم المواقف في البلدية، ورئيس قسم المواصلات في البلدية، والمستشار القضائي للبلدية، حيث طالبهم في هذه المراسلة بالوقف الفوري عن تحرير مخالفات المواقف للسكان في تلك الأحياء والغاء جميع المخالفات السابقة التي كانت بذريعة ركن السيارات على الأرصفة.

الاحتجاز التعسفي (او الاحتجاز على ذمة المحافظ)

تبنى المركز 7 قضايا تتعلق بالاعتقال على ذمة المحافظ، بخصوص 7 مواطنين من محافظة قلقيلية. وتراوحت فترات الاعتقال بين 4-3 شهور، تحت ذرائع سياسية واهية، تم توجيه مذكرات قانونية لمحافظ قلقيلية بانه لا يجوز اعتقال احد دون تهمة ودون عرضه على المحكمة المختصة، وذلك استنادا إلى مواد الباب الثاني من القانون الاساسي الفلسطيني، والمادة (29) من قانون الاجراءات الجزائية رقم (3) للعام 2001، وفي حال عدم الافراج عنهم سيتم التوجه لمحكمة العدل العليا للطعن في قرار الاحتجاز. لم يتم التجاوب مع المركز، وعليه تم تقديم دعوى إلى محكمة العدل العليا بخصوص هؤلاء الاشخاص، اثناء النظر في القضية قدمت لائحة اتهام بحق هؤلاء الاشخاص من نيابة قلقيلية، واقرت المحكمة تمديد توقيفهم، ولغاية الان ما زالت القضية منظورة أمام القضاء المدني، على الرغم من تقديم المركز لطلبات لاخلاء سبيلهم اكثر من مرة وذلك لعدم وجود مبرر لاعتقالهم ولانتهاء التحقيق المستندة اليه لائحة الاتهام. مؤخرا تم تقديم استئناف ضد الاستمرار في توقيفهم لدى محكمة الاستئناف وما زال المركز حتى اعداد هذا التقرير ينتظر الرد على ذلك.

الانتخابات المحلية

انتخابات بني زيد

مثل المركز المواطن ع.د أمام محكمة قضايا انتخاب الهيئات المحلية بخصوص الاستئناف المرفوع ضد القائمة الانتخابية المرشح فيها من قبل احد المواطنين. وترجع القضية إلى اعتراض احد المواطنين ضمن بلدية بني زيد على وجود المواطن ع.د ضمن القائمة المرشحة للانتخابات البلدية بحجة وجود اكثر من مكان سكن للمرشح، وليس مكان سكنه الوحيد هو القرى التي تشملها صلاحيات البلدية المذكورة. وكان الهدف اسقاط اللائحة جميعها، حيث لو الغي ترشيح موكلنا لسقطت القائمة اذ يصبح عدد مرشحيها اقل من نصف عدد مقاعد الهيئة، وتم رفع الاعتراض بدايةً إلى لجنة الانتخابات المركزية، التي بدورها ردت الاعتراض ولم تقبل به، حيث ان الفقرة (2) من المادة (8) من قانون انتخاب الهيئات المحلية، تعطي المرشح الحق في اختيار دائرة انتخابية واحدة للترشح فيها، في حال توافرت في المرشح شروط التسجيل في اكثر من دائرة انتخابية، وهذا ما قام به موكلنا. ولذات السبب ردت محكمة قضايا انتخاب الهيئات المحلية الاستئناف الموفوع ضد موكلنا، وايدت القرار الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية، كونه قانوني والاعتراض عليه ليس في محله.

حركة مدافعون عن حقوق الانسان

اعتمد المركز في العمل مع الشباب في اندية الحقوق والاعلام في الجامعات الفلسطينية منهجية تقوم على تسليح هؤلاء الشباب، والذين على وشك التخرج، بمعرفة حقوقية ومهارات عملية ليصبحوا مدافعين جيدين عن قضاياهم الحقوقية وقضايا مجتمعهم. حيث تم تدريب ما يقارب 60 متدربا شاركوا في تدريبات حقوقية، وتوثيق فوتوغرافي، وادارة حملات الضغط والمناصرة.

عندما بدأنا بالتحضير لتدريب حملات التغيير والتأثير المجتمعي ضمن خطة برنامج مدافعون عن حقوق الانسان، كنا نطمح بأن يكون عدد المشاركين في التدريب 20 متدربا/ة ولكن عندما بدأنا باختيار المشاركين من خلال طرح استمارة الكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز تفاجأنا بتلقي ما يزيد عن 110 طلبات مشاركة، وهذا ان دل على شئ فهو يدل على ان المركز يحظى بثقة عالية لدى جمهور المستفيدين من خدماته ان كان في القدس او باقي الضفة الغربية.

وعليه قمنا برفع عدد المشاركين ل32 لتلبية احتياجات المتقدمين للتدريب مع مراعاة التوزيع الجغرافي والنوع الاجتماعي. وكان التدريب عبارة عن 3 ايام تدريبية بواقع 22 ساعة تميز المشاركون فيه بالالتزام العالي، والمعلومات الغنية والمحفزة. اما اهم مخرجات التدريب فكانت اختيار مواضيع للمناصرة لكي تقوم المجموعات في العمل عليها خلال العام القادم وهي التهجير القسري في القدس ومناطق «ج» وحملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاعاقة والتوقيف على ذمه المحافظ وموائمة التشريعات المحلية بما يتناسب مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين.

وتقرر في نهاية التدريب باجماع المشاركين أن يتم العمل على نقل حملة موائمة الاماكن العامة لذوي الاعاقة والتي بدأت في العام 2017 في نابلس إلى محافظات الضفة الغربية الاخرى بعد الحصول على نتائج ملموسة في محافظة نابلس وللدور الاجتماعي والقانوي المهم في هذا القضية اضافة إلى انخراط المشاركين في حملة التهجير القسري مع فرع المركز في القدس والذي يعمل فعليا على هذه الحملة.

دولة فلسطين
وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية
مديرية التربية والتعليم ضواحي القدس
مدرسة بادية القدس الاساسية المختلطة
Humanitarian Aid
ACF

للاتصال بنا

مكتب رام الله

عمارة الميلينيوم، الطابق السادس

شارع كمال ناصر، المصايف

هاتف: 2987981 2 970 +

فاكس: 2987982 2 970 +

www.jlac.ps

www.facebook.com/JLAC67